



## السياسات الإصلاحية للحكومات العراقية للحد من الفقر بعد عام 2014

م.د. ناصر كاظم خلف

كلية العلوم السياسية / جامعة ميسان / قسم النظم السياسية

Nasser.kadhim22@gmail.com

<https://orcid.org/0000-0002-2237-0278>

<https://doi.org/10.52834/jmr.v19i37.159>

استلام البحث: 2023/3 /11

التعديل: 2023/3/ 26

قبول البحث: 2023/4/ 26

### الخلاصة

الفقر هو نتيجة للمشكلات الأساسية الخطيرة التي عانى منها الشعب العراقي طوال عقود عديدة ، فقد ادت الحروب المتواصلة والحصار الإقتصادي الذي عانى منه الشعب العراقي طوال حقبة التسعينيات الى تفشي ظاهرة الفقر في العراق ، مما ادى الى تدهور البنى التحتية ، الإجتماعية والإقتصادية بشكل كبير كانت تداعياته خطيرة على الفرد العراقي . وبعد عام 2003 وعلى اثر انهيار النظام الشمولي في العراق، تردى الوضع بشكل اسوء وازدادت نسب الفقر نتيجة عوامل عديدة اهمها المحاصصة ، والإرهاب، والبطالة ، وتوقف البنى التشغيلية بسبب سوء السياسات الإقتصادية للحكومات المتعاقبة وسوء في الإدارة والتوزيع للموارد الطبيعية في العراق وتحول العراق على اثرها الى دولة ريعية تعتمد على النفط وحده. وحاولت الحكومات المتعاقبة وضع استراتيجيات للحد من ظاهرة الفقر، وفق سياسات اصلاحية تراوحت بين البرامج والخطط .

**الكلمات المفتاحية :** الفقر، البطالة، الأمية، الإرهاب، السياسات الإقتصادية، التعليم، الورقة البيضاء.



## **The Reform Policies Of Iraqi Governments to reduce Poverty after 2014**

**Nasser Kadhim khalaf**

**University of Maysan /Iraq**

**[Nasser.kadhim22@gmail.com](mailto:Nasser.kadhim22@gmail.com)**

**Receive: 11/3/2023**

**Modification: 3/26/2023**

**Acceptance: 4/26/2023**

### **Abstract:**

Poverty is a result of the serious basic problems that the Iraqi people have suffered from for many decades. The continuous wars and economic blockade that the Iraqi people suffered from throughout the nineties led to the spread of poverty in Iraq, which led to a significant deterioration of the social and economic infrastructure, its repercussions were dangerous for the Iraqi individual. After 2003 and following the collapse of the totalitarian regime in Iraq, the situation worsened and poverty rates increased as a result of many factors, the most important of which are quotas, terrorism, unemployment, and the interruption of operational structures due to the bad economic policies of successive governments and bad management and distribution of natural resources in Iraq, and the transformation of Iraq as a result of it into a state A rentier dependent on oil alone. Successive governments have tried to develop strategies to reduce the phenomenon of poverty, according to reform policies that ranged between programs and plans.

**Key words** : poverty, unemployment, illiteracy, terrorism, economic policies, education, white paper.

## المقدمة :

عانى العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 ظاهرة عدم استقرار سياسي منذ الإحتلال البريطاني وما رافقه من تحولات في بنية النظام مرت عبر سلسلة من الانقلابات والثورات والحروب كان لها الأثر الكبير في تعثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

واستمرت حالة عدم الإستقرار السياسي بعد التغيير الحاصل في طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 ، لتبرز بوضوح مشكلات كبيرة منها الفراغ الأمني والإختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي وتلك السياسات العامة في مجالات عدة ، فضلا عن تباطئ السلطة التشريعية في سن قوانين عديدة فتحت ابوابا مشرعة للفساد المالي والإداري، مع ضعف وجود سياسات تشغيلية عامة لإستيعاب الملايين من الأيدي العاملة اغلبهم من الشباب ، يقابلها تردي البنية التحتية وتوقف العديد من المشروعات والمنشآت والمصانع التي كان لها دور في رفد الإقتصاد العراقي بالعملية الصعبة واستيعاب الخريجين والكادر الوسطي.

امام هذه التداعيات وازدياد ظاهرة البطالة في العراق وفي خضم حدوث فراغ امني وصل الفقر بين اوساط الشعب العراقي الى مديات خطيرة ، ومما زاد من استفحال هذه الظاهرة هو ضعف الخطوات الحكومية للحكومات المتعاقبة عن ايجاد ادوات واستراتيجية واضحة للقضاء او تخفيف هذه الظاهرة ، ومما زاد الوضع سوءا هو تعرض العراق الى هجمات ارهابية بلغت ذروتها سيطرة داعش على ثلث الأراضي العراقية ، ومن اهم نتائجها موجات النزوح لسكان المناطق التي تعرضت الى هجمات التنظيم الارهابي ، وكلف وجود الأخير مئات المليارات من الدولارات مما اثقل كاهل ميزانية الدولة العراقية . وهذا الأمر جعل سياسة الدولة تعطي الأمن الأولوية في الاستحقاق سبقت اولويات اخرى كالتعليم والبطالة ومكافحة الفقر .

## اهمية البحث:

تتمثل اهمية البحث بتسليط الضوء على السياسات التي اتبعتها الحكومات العراقية بعد 2003 للحد من الفقر ، ومدى نجاعة الطرائق المتبعة في ذلك ، والاستراتيجيات التي وضعتها تلك الحكومات لتذليل العقبات في الحد من الفقر عبر وسائل عديدة كالإعانات الاجتماعية، او توفير فرص عمل للشباب، او القروض الصغيرة لتشغيل ورش العمل ، لتفعيل القطاع الخاص ولحد من البطالة .

## مشكلة البحث:

ان الفقر مشكلة متوارثة ما قبل تأسيس الدولة العراقية، وساهمت التحولات الثورية والانقلابات المستمرة والحروب المتكررة فضلا عن الحصار الإقتصادي في تردي الواقع الإقتصادي والاجتماعي ، وعلى الرغم من تطلعات الشعب العراقي بالتخلص من الأنظمة الإستبدادية الشمولية التي كانت سببا في جعل أزمة الفقر ملازمة للفرد العراقي ، الا ان ظاهرة الفقر كمشكلة تبلورت بشكل كبير بحيث صعبت مواجهتها من قبل الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 .

## فرضية البحث:

تقتض الدراسة ان مشكلة الفقر ترتبط ببنية النظام السياسي ومدى مصداقيته في تفعيل الخطوات اللازمة لتحقيق مطالب الأفراد عبر الإرتقاء بالدولة من الدولة الريعية التي تعتمد على منتوج واحد الى دولة ذات بنى تشغيلية متكاملة ، ويتطلب هذا الأمر التخطيط الأقتصادي الصحيح ورؤية اقتصادية شاملة واستقطاب أشمل للقطاع الخاص، وإعادة النظر بالمرجات التعليمية بغية الإستفادة من تلك المخرجات وإعادة تنظيمها وفقا للمؤسسات والمنشآت التي تستوعب تلك الكوادر .

## المبحث الأول

### ظاهرة الفقر في العراق، الأسباب والآثار الناجمة عنه

#### المطلب الاول: ظاهرة الفقر في العراق قبل وبعد عام 2003

##### اولا : ظاهرة الفقر في العراق قبل عام 2003 .

##### أ- ماهية الفقر

الفقر من اهم المشاكل الاجتماعية بل والانسانية واكثرها خطورة ،وهو احد الأضلاع الثلاثة المرعبة (الجهل، والمرضى) التي تواجه المجتمعات البشرية ، فهو يقتل الانسان ويحطم اماله في الحياة ويضعف مواهبه وميوله ومهاراته ، ويؤدي الحرمان الذي يصاحب الفقر الى تدهور المستوى الصحي وانخفاض المستوى التربوي والتعليمي والحرمان من الإقامة في المسكن الصحي اللائق ، فليس غريبا ان يرتبط الفقر بالجرائم والسرقات والتسول ، وقد يدفع الموظف او العامل او الجندي الى الارتشاء والتزوير والأختلاس وهدر حقوق الآخرين<sup>1</sup> ، وعلى ذلك فإن في الفقر تقليل الطاقة او الكفاءة الانتاجية للأشخاص الفقراء ويحرم المجتمع من انتاجهم بل من ابداعهم وتفوقهم واسهاماتهم في خدمة المجتمع والنهوض به وتحقيق رقيه وتقدمه<sup>2</sup>.

وقد عرف البنك الدولي الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة<sup>3</sup> ، بينما يرى أمارتيا صن، بأن الفقر هو الحرمان من القدرات الأساسية وليس مجرد تدني في الدخل -وهو المعيار السائد لتحديد الفقر- إذ ان الدعاوى المؤيدة لنهج القدرة في النظر الى الفقر يأتي من خلال<sup>4</sup>:

- يمكن تحديد معنى الفقر بصورة مقبولة عقلانيا في ضوء الحرمان من القدرة ، ويركز هذا النهج على مظاهر الحرمان المهمة جوهريا (على عكس الدخل، اذ انه مهم فقط من حيث هو أداة ) .

-توجد مؤشرات على الحرمان من القدرات ومن ثم على الفقر الحقيقي عند إنخفاض الدخل-الدخل ليس الأداة الوحيدة لتوليد القدرات - .

وعليه فأن المفهوم الأشمل للفقر هو عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية واتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار والتصرف بالاصول الانتاجية ومواجهة الصدمات وكذلك عدم الشعور بالامان نتيجة التعرض للعنف الجسدي المتلازم مع انخفاض المستوى الاجتماعي<sup>5</sup>.

#### ب- ظاهرة الفقر في العراق .. نظرة تاريخية .

أثرت الحروب العنيفة التي خاضها النظام البائد على البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي بإفئاد الاف الأسر العراقية لمعيلها رب الأسرة، وتداعيات تلك الحروب التي خلفت مئات الآلاف من اليتامى والأرامل، وكانت الحقبة اللاحقة المتمثلة بالحصار الإقتصادي المفروض على العراق للمدة ما بين 1990-، 2003 أفرزت ظواهر عديدة لها صلة بزيادة حدة الفقر أهمها تدني رواتب وإجور العاملين في أجهزة الدولة إذ لم تعد لها اي قيمة في ظل التضخم الفاحش مما أدى الى ترك مئات الآلاف من الموظفين لوظائفهم والتوجه نحو سوق العمل الهامشي الذي لا يحظى أفرادها بأي نوع من الضمان الاجتماعي كما إن تآكل قيمة العملة العراقية وإرتفاع أسعار المواد الغذائية جعل الأسرة تنفق نسبة عالية من دخلها للحصول على الغذاء الى جانب تدهور النظام الصحي ومحدودية اعداد المستفيدين من نظام الرعاية الاجتماعية وبذلك ارتفعت نسب الفقر المدقع والمطلق للأفراد والأسر في الحضر والريف<sup>6</sup>.

#### ثانيا : ظاهرة الفقر في العراق بعد عام 2003

على الرغم من التغيير الحاصل في 2003/9/4 لكن هذا التغيير رافقه احتلال امريكي اجهز على مؤسسات الدولة ومواردها وانهك طاقاتها البشرية فكان هاجس الامن يمتص تلك الموارد فضلا عن ان ادارة برايمر فرضت على مئات الآلاف من العراقيين بطالة اجبارية وفقرا لا طاقة لهم عليه عبر حل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية والإعلامية وتوقف تام لمصانع العراق بإستثناء المنشآت النفطية .

#### 1- اسباب ظاهرة الفقر في العراق بعد عام 2003 .

##### أ-عدم الاستقرار السياسي والأمني .

لم تشهد مرحلة من مراحل العراق المعاصر بعد تأسيس الدولة العراقية استقرارا ، فالثورات التي نشبت في العهد الملكي والجمهوري والحروب المتواصلة للمدة ما بين 1980-2003 قوضت الإقتصاد العراقي وجعلت أنظمة الحكم السابقة تكرر امكانياتها المادية والبشرية لتأمين القدرات العسكرية اللوجستية، وكل ذلك على حساب القدرة المعيشية للمواطن ، اما بعد 2003 فقد تأزم الوضع الأمني بشكل مخيف، من هجمات ارهابية وفراغ امني الى ان بلغت الذروة عام 2014 بدخول داعش للمدن العراقية، وكانت هذه الأوضاع كفيلة بأن تدمر القدرة الشرائية ودخل الفرد العراقي ، بل كان لها الوقع الخطير على الإقتصاد العراقي برمته .

فنسبة الفقر في عام 2013 بلغت 16% وفي عام 2014 ارتفعت الى 22,5% بسبب تمدد تنظيم داعش على مساحات واسعة من الاراضي العراقية ، ثم عادت وانخفضت في عام 2018 حتى بلغت 20,5% ومع ذلك لم ينخفض عدد الفقراء بل ارتفع من 6,648 مليون شخص عام 2007 الى 7,370 مليون عام 2018 وتفاقمت نسبة الفقر بحسب خط الفقر الوطني الى 31,7% عام 2019 وزاد عدد الفقراء الى 12,680 مليون<sup>7</sup>.

## ب - ارتفاع معدل الخصوبة .

يعد العراق من الدول الفتية إذ تبلغ أعمار من هم دون 15 سنة حوالي 39% من مجموع سكانه، وعدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (يوم-4 سنوات) ما يزال أعلى من عدد الأطفال بعمر (5-9) سنوات ، ويعود ذلك الى عدة أمور ، منها العدد الكبير من النساء في عمر الإنجاب وطبيعة ظروف المجتمع العراقي ، وأشار التنوع العمري في العراق الى ارتفاع معدلات الإعاقة الى (7.5%) للمدة ما بين (2000-2020) ، وإرتفاع معدلات الإعاقة يجعل أقل من نصف سكان العراق هم مستهلكون والبقية منتجون تقع عليهم أعباء الفئات المستهلكة مما يولد ضغطا على الموارد الاقتصادية وتحديا لسوق العمل<sup>8</sup>.

ان كل من كبار السن والأطفال غالبا ما يشيران الى عبء الإعاقة الاجتماعية بإعتبارهم أشخاصا غير منتجين في المجتمع ، وحجم الأسرة يلعب دورا مهما في زيادة حدة الفقر لاسيما ان العراق يسبق الكثير دول الشرق الأوسط في زيادة النمو السكاني نسبة (3,1%)<sup>9</sup>.

ان الزيادة السنوية لعدد السكان في العراق والتي تقدر ما بين (850 الف) نسمة سنويا يعكس تأثيرا سلبيا بالتوازي مع تراجع نصيب الفرد من الدخل لإرتباط تلك الزيادة بعدم تهيئة الظروف الملائمة بالمشاركة في البناء التنموي وعدم قدرة عملية الإنتاج على إستيعاب الزيادة السكانية وتأمين مشاركتها بما يسهم في دفع عملية التنمية فضلا عن ان الزيادة السكانية والتي من المتوقع ان تصل الى (45) مليون نسمة عام 2030-تحتاج الى توفير الحاجات الأساسية المتزايدة للسكان من غذاء وصحة وتعليم وسكن وعمل وهذه الزيادة تشكل عبئا على الموارد المتاحة في ظل غياب الحكم الرشيد وشيوع الفساد وسوء السياسات الاقتصادية وفشلها في إستغلال موارد البلاد الطبيعية على نحو أمثل بما يسهم في تنمية الموارد البشرية<sup>10</sup>

## ج - ظاهرة سوء توزيع الدخل القومي والثروة الوطنية .

عاش العراق حالة من الخلل في توزيع الدخل القومي ظهرت بشدة بعد الحصار الاقتصادي ، إذ إزدادت فجوة التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل بين الفقراء والأغنياء ، وبعد 2003 أصبح عدد المليارديريه في العراق ما بين 2-3 الف ملياردير وما يناهز (57) الف ملتي مليونير ، في الوقت الذي ارتفعت نسبة الفقر الى 55% وفي أرياف المحافظات الجنوبية التي شكلت أرقاما مفرعة وصلت الى 89% في ريف السماوة على وفق إحصائيات الحكومة<sup>11</sup>.

## د - غموض القوانين .

كانت ضبابية السياسة الاقتصادية في العراق بعد 2003 نابعة من عدم الوضوح والتناقض احيانا في بعض مواد الدستور ، فالدستور العراقي يحفل بالكثير من العقد والعقبات التي تؤثر سلبا على طبيعة ونوع القوانين الوضعية المنظمة للشأن السياسي والاقتصادي ، منها طبيعة العلاقة بين اقليم كردستان والسلطة المركزية ، او طبيعة التفسير الخاطئ للعديد من الفقرات وضبايتها، فالمادة (122) من الدستور العراقي تنص على ان (تمنح المحافظات التي لم تنتظم في إقليم ، الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة ، بما يمكنها من إدارة شؤونها على وفق اللامركزية الإدارية وينظم ذلك بقانون)<sup>12</sup>، وبالتالي فإن الدستور سمح للأقاليم بتنظيم نفسها داخليا بالطريقة التي تراها مناسبة ، فأن المادة (122) تنص على ان المحافظات تمتلك حق ممارسة (السلطات الإدارية والمالية) فقط ، دون أي ذكر للحق في سن التشريعات ، والتمعن في

المواد (115، 114، 122) من الدستور يجد انها مليئة بالأخطاء فيما يتعلق بالمستوى الدقيق للسلطة الممنوحة للمحافظات ، إذ يرى البعض ان لديهم القدرة على تمرير التشريعات بينما يرى البعض الآخر عكس ذلك ، فبدلاً من استثمار الجهد في وضع إستراتيجيات متماسكة وتنفيذها لتحسين مستويات المعيشة في البلاد فإن الطبقة السياسية تضيع الكثير من جهدها وجعلها حول الأحكام الدستورية المصاغة بنحو سيء<sup>13</sup>.

كما ان تلك الضبابية في تفسير القوانين تظهر كثيراً في العلاقة بين الوزارات المعنية بتنفيذ المشاريع -مثل وزارة البلديات او وزارة الأشغال والإسكان- وبين المحافظات، وما يتخللها من صراع إرادات وفرض القوة والقانون ، فيكون الروتين هو السمة الغالبة على تلك المشاريع واغلب الأحيان يكون مصيرها الفشل في التنفيذ أو التوقف عن الإستمرار فيها .

**هـ-الإقتصاد الريعي:** ان طبيعة الإقتصاد الريعية وشدة اعتماده على النفط جعلته غير قادر على توليد فرص العمل؛ في ظل محدودية الارتباطات الامامية والخلفية للقطاع المهيمن (النفط)، لذا تتفاقم معدلات البطالة ويعجز الإقتصاد عن توليد فرص العمل، وأصبحت القطاعات الأخرى المستوعبة للعمالة تابعة لقدرة الإقتصاد النفطي على توفير موارد مالية فائضة عن حاجته. ويكفي الإشارة الى التناقضات التي يثيرها هذا التحدي اذ ان قطاع النفط يولد حوالي 53 % من الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2004-2016، وأكثر من (90 % ) من اجمالي الصادرات، الا انه يشغل حوالي 3 % من قوة العمل، وهو أمر يصعب ادماج النساء والفقراء في الإقتصاد الريعي<sup>14</sup>

**و-البطالة :** يرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً بالبطالة وهي تحدي للتنمية وهي تشكل تحدياً كبيراً لها وعانت اكثر الفئات تضرراً من البطالة هي فئة الشباب وخاصة الفئة العمرية مابين (15-24) سنة ، اذ زادت بنسبة (2-4%) للمدة مابين (2012-2018) وبلغت البطالة بين هذه الفئة (37,6%) ، بينما سجلت البطالة اعلى مدياتها في محافظات صلاح الدين وميسان والمثنى والأنبار وواسط في عام 2020 إذ اشرت ارتفاعاً ملحوظاً بلغ 40% في تلك المحافظات<sup>15</sup>. كما نقشّت ظاهرة البطالة بشكل كبير بين الشباب المتعلمين إذ ان اعلى نسبة للبطالة تركزت لدى حملة شهادات الكالوريوس فما فوق وسجلت اعلى مدياتها في عام 2017 مقارنة بالأعوام السابقة اذ قدرت بنحو (20,2%)<sup>16</sup> .

**ز-هجرة سكان الريف الى المدن:** وتتمثل بضعف انتاج الأراضي الزراعية وهجرة الفلاحين لأراضيهم وتحول اغلب الأراضي الزراعية مما احدث خللاً في الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على سد الحاجة المحلية للمواد الغذائية بالمقابل ادت الهجرة الى زيادة الكثافة السكانية في المدن وانتشار العشوائيات السكنية بشكل كبير ، مع انعدام الخدمات سبب تلوثاً بيئياً فاقم من انتشار الأمراض وخاصة السرطانية ، وجعل الدولة تزيد من تخصيصاتها المالية المقدمة لقطاع الصحة وحرمت قطاعات انتاجية اخرى .

**ح-ثقل الدين الخارجي:** تتألف تقديرات الديون الخارجية في العراق والبالغة (73.7) مليار دولار من أربعة مجاميع أساسية ، المجموعة الأولى : وتبلغ قيمتها (41) مليار دولار جمعت من الدائنين غير المنتمين الى نادي باريس ، وكانت معظم هذه الأموال على شكل قروض اقترضها النظام ما قبل 2003 خلال الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، وكانت عبارة عن مساعدات قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي لدعم العراق وهي مازالت معلقة وشبه مجمدة منذ عام 2003،



اما المجموعة الثانية وهي تمثل ديون دول نادي باريس وقيمتها (6) مليار دولار بعد ان كانت تبلغ ( 40) مليار إذ خفظت بنسبة (90 %) بعد ان اعيد هيكلتها واستقطاعها، فيما تتكون المجموعة الثالثة من ديون سندات اليورو التي تبلغ (4.7) مليار دولار من ضمنها (3.7) مليار دولار ديون خارجية تعد الديون الوحيدة القائمة على أساس تجاري بحث بنسب فائدة تبلغ (5.8 %) وينتهي موعد تسديدها في عام 2028 والسند الثاني بقيمة (مليار) دولار عام 2017 ومعدل فائدة تبلغ (2.1 %) مدعوما من الحكومة الأمريكية ينتهي في 2022، والسند الأخير بقيمة (1) مليار دولار الذي أصدر عام 2017 فمن المقرر أن يكون الموعد النهائي للتسديد عام (2023) وبمعدل فائدة (6 %) <sup>17</sup>.

اما المجموعة الرابعة فتقدر ب(22) مليار دولار على شكل قروض مقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدائنين الثنائيين عام (2014) وقد وفر على شكل مساعدات ودعم لتمويل عجز الموازنة وتبلغ مجموع خدمة الديون لغاية 2016 ماقيمته (1.3) مليار دولار إذا استثنينا قيمة التعويضات الكويتية البالغة ( 52 ) مليار دولار بعد ان رفضت الامم المتحدة العرض الكويتي للتعويضات البالغة (350) مليار دولار، وسددت التعويضات بواقع (5) مليار دولار سنويا ، سدد العراق آخر جزء منها في عام (2019) والبالغ ( 4.6 ) مليار دولار <sup>18</sup>.

وقد اسهم ارتفاع اسعار البترول في اختزال الديون المترتبة على العراق بشكل كبير إذ انخفض الدين العام الخارجي الى حدود ( 20 ) مليار دولار فقط بينما بلغت الديون الداخلية اكثر من (50) مليار دولار <sup>19</sup>ويمكن ملاحظة اقيام الديون الخارجية للسنوات (2010-2020) بحسب الجدول التالي :

| السنوات | مجموع الدين الخارجي(مليار دولار) | نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي % |
|---------|----------------------------------|------------------------------------------------|
| 2010    | 60.9                             | 44.9%                                          |
| 2011    | 61                               | 33.8%                                          |
| 2012    | 60.3                             | 27.7%                                          |
| 2013    | 59.3                             | 25.3%                                          |
| 2014    | 58.1                             | 24.8%                                          |
| 2015    | 66.1                             | 36.8%                                          |
| 2016    | 63.9                             | 37.2%                                          |
| 2017    | 73.7                             | 38.3                                           |



|      |    |     |
|------|----|-----|
| 2020 | 70 | %38 |
|------|----|-----|

نقلا عن أمانة داخل مسلم، سياسات مكافحة الفقر وتحقيق التماسك الاجتماعي في العراق بعد عام 2006، إطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، 2022.

**ط- ظاهرة الفساد المستشري:** تحول الفساد المالي والإداري في العراق من ظاهرة سلوكية الى بنية مؤسسية خلال المدة الممتدة ما بين (2003-2020) وتفاقت عوامل عديدة منها طبيعة النظام السياسي المحاصصي الذي انتج طائفة سياسية حالت دون الإهتمام بمصالح المجتمع ، وانهارت البنى التحتية وتدهور الخدمات العامة والخاصة بالفقراء وتفاوت كبير بين مستويات الدخل بين فئات المجتمع ، واصبحت غاية المسؤولية هي لضمان الهيمنة على مقاليد السلطة السياسية من قبل قلة مهيمنة فقد تحولت الأموال الضخمة الى حسابات المسؤولين بدلا من توظيفها في الخدمات الضرورية من الماء والكهرباء والمشتقات النفطية ، وحرمان المواطن منها.

وقد اكدت مجلة نيويورك تايمز الأمريكية في (29 يوليو 2020) ان الفساد في العراق تقوده طبقة سياسية احترفت تحقيق الثراء بممارسة الإبتزاز والإختلاس والرشوة والإستحواذ على الصفقات التجارية والنفطية وتسجيل الآف الموظفين الفضائيين واستلام رواتبهم من قبل مافيات الفساد والإحتيال المصرفي ، ووصفت الدراسة ان مزاد العملة في البنك المركزي العراقي هو (نظام صرف صحي للفساد في العراق) خاصة وإن (300) مليار دولار يمتلكها عراقيون في الخارج معظمها تم الإستحواذ عليها بطرق غير قانونية (غسيل اموال) <sup>20</sup>.

وكان العراق فقد حصل في عام (2020) على ترتيب (160) من مجموع (180) دولة على مستوى العالم في مؤشر مدركات الفساد، وإن مجموع ما استنزف بسبب الفساد من الأموال العراقية للمدة ما بين (2003-2020) يقدر (500) مليار دولار -بحسب بيانات منظمة الشفافية العالمية ، التي دعت الحكومة العراقية في عام (2017) الى وضع آليات لمكافحته واستقلال القضاء في محاسبة الفاسدين <sup>21</sup>.

**ي- ضعف الأداء المؤسسي ومقومات الحكم الرشيد :** يتطلع الشباب الى مزيد من الفرص والحرية والمشاركة والتي من الممكن ان تعزز الديمقراطية ومحاربة الفساد وسيادة القانون التي ينبغي للسلطة الحاكمة ان تضعها ضمن أولويات حكمها ، وهي اداة من أدوات المضي في تحقيق اهداف التنمية ، وقد كان ضعف الأداء المؤسسي وعدم الإستدلال بمقومات الحكم الرشيد وعدم وجود إرادة سياسية حقيقية تلتزم التزاما حقيقيا بأهداف التنمية المستدامة وتفكيك عمليات التخطيط والمتابعة وتجاهل مستويات الإدارة المحلية سببا في عرقلة خطوات التنمية وعدم تحقيق الأهداف المرجوة .

## المطلب الثاني :- آثار مشكلة الفقر في العراق .

على الرغم من ان سبب الفقر يقترن بإنخفاض مستوى دخل الفرد او ثروته الى حد انه لا يستطيع ان يشبع حاجاته الأساسية لبقاءه وتنمية قدراته ، الا ان هناك مضاعفات إجتماعية كثيرة منها الشعور بالإحباط والنقص وفقدان كرامته وإحساسه بأنه أدنى من الآخرين وهذه الأسباب تؤدي الى عزز الفرد عن المشاركة السياسية والإجتماعية والإقتصادية .

## 1- الآثار الاجتماعية

أ- التفكك الأسري : تضافرت عدة عوامل وظروف لبروز ظاهرة التفكك الأسري في العراق والتي تمتد الى بدايات الحروب التي خاضها النظام البائد والتي ادت الى تقويض البناء الأسري لآلاف من الأسر العراقية بعد فقدان أحد أركانها ،وبعد عام (2003) كان العراق حاضن لأزمات سياسية بسبب للمحاصصة وسوء ادارة الدولة وكانت نتيجتها أزمات أخرى خلقت فراغا أمنيا وأقتتالا طائفيا ومذهبيا واتساع قاع المدن بالأحياء الفقيرة (والعشوائية) التي باتت تبتلع مئات الآلاف من البشر في مقابل تراجع دور الدولة عن تقديم الخدمات الاجتماعية التي أصبحت معطلة أو محدودة ،في ظل توقف

ب- الجريمة والإرهاب : الجريمة مشكلة من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المناطق المتخلفة إذ يؤدي تردي الأحوال معيشية الى الإحباط واليأس والحد على المجتمع تدفع الى إرتكاب جرائم عنف ، وكان الفقر المزري الذي عانى منه العراقيون دافعا للإنضمام الى المجاميع الإرهابية التي إستغلت معاناة الكثير من افراد المجتمع العراقي من فاقة الفقر والبطالة وسوء الخدمات الاجتماعية لتجندهم لضرب المصالح الوطنية والقيام بأعمال إرهابية<sup>22</sup>.

ومن آثار الفقر تنامي ظاهرة تجارة المخدرات وتعاطيها، وهي ظاهرة تشكل خطرا موازيا لظاهرة الإرهاب في العراق، كونها تؤثر سلبا على الطاقة البشرية في المجتمع بصورة مباشرة وغير مباشرة، وبصفة خاصة الشباب من الجنسين، وتؤثر على موارد الثروة الطبيعية والبشرية مما يعرقل أي جهود خاصة بالتنمية الشاملة في المجتمع. وعليه فإن مشكلة تعاطي المخدرات وإدمانها من أكثر المشاكل الاجتماعية خطورة ولها تأثير قوي على تقدم أي مجتمع كماً وكيفاً، وترجع اهم اسباب نقشيها الى حالة الإنفلتات الأمني الذي شهده العراق بعد عام 2005، فضلا عن ضغط العوامل الاقتصادية مثل البطالة والضغوط النفسية والاجتماعية بعدم قدرة الشباب على تأدية واجباته تخلق لديه شعورا بالإغتراب بعدم توفير بلده لفرص العمل له ، ومن اسبابه الأخرى الخلافات الأسرية والتفكك الأسري ورفقاء السوء ومحاكاة تقليدهم<sup>23</sup>.

## 2- الآثار التعليمية ومحاربة الامية .

### أ- الأمية والجهل .

شهد العراق بعد عام 2003 تراجعا مخيفا في نسبة التعليم الابتدائي املته الظروف التي عصفت في البلاد وقد قدرت اليونسكو في احصائية لها عام 2004 ان نسبة الأمية تفوق 65% بين الأعمار (15-25) بينما تحتل الأمية بين النساء المرتبة الرابعة على مستوى دول العالم .

وبحسب احصائيات المنظمة ذاتها ان العراق بين الأعوام (2007-2009) قد تجاوز ال(6) مليون امي وفي تقديرات عام 2010 تجاوز العدد الى (7) مليون بينما اعلنت وزارة التخطيط عن وجود اكثر من (8) مليون امي ، الأمر الذي تعالت الأصوات بضرورة تشريع قوانين للحد من ارتفاع نسبة الأمية، لكن مجلس النواب ارجأ تشريع القوانين التي تتعلق بمحو الأمية لمدة عام ونصف فضلا عن عدم تخصيص دولار واحد للحد منها<sup>24</sup>.

وعلى الرغم من صدور النصوص الدستورية التي تشير الى حق التعليم وصدر قانون محو الامية رقم 23 لعام 2011 ووضع الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي بمساعدة منظمة اليونسكو لكن هذه الخطوات لم تكن فعالة لانه لم تكن هناك معالجة علمية صحيحة على اساس مبرمج ذات ابعاد وطنية واجتماعية واخفاق الحكومة في تنفيذ

المشروعات والتخصيصات المالية الكافية فضلا عن ان المرحلة التي سبقتها كانت مأساوية بدخول (داعش) ، اذ لعبت موجات النزوح التي طالت الملايين في زيادة معدلات الأمية ودمرت في هذه الحرب مئات المدارس واغتيال وتهجير الاف المعلمين والمدرسين ، فعدد مراكز محو الامية التي استقبلت الدارسين في عام 2014-2015 بلغت (7224) مركزا انخفض الى (3000) مركزا فقط بسبب قلة التدريسيين وضعف التمويل المالي<sup>25</sup>.

#### ب- التعليم .

احدث الفراغ الأمني الذي مر به العراق بعد عام 2003 وخاصة بعد سيطرة تنظيم الدولة الارهابي (داعش) الى حدوث فجوة كبيرة في مجال التعليم حاولت الحكومات المتعاقبة ان تغطي هذه الاختلالات ، فقد تخلف اكثر من ( 1,2 مليون طفل عن التعليم (578000فتاة و467000فتى) عن استمرار تعليمهم بحسب بيانات اليونسكو ، فضلا عن ظروف انتشار كوفيد (19) واغلاق المدارس في شباط عام (2020)<sup>26</sup> .

اما بالنسبة للتعليم عموما فقد شهد انتشارا افقيا واسعا ، اذ تأسست الكثير من الكليات والجامعات الأهلية حتى بلغت اكثر من 85 جامعة ، مما ادى الى استيعاب اعداد غفيرة من الخريجين من المدارس الثانوية ، فعلى سبيل المثال ان خريجوا كليات الطب في العراق سيتجاوز اعدادهم (95) الف طالب ماعدا الطلبة الدارسين في جامعات خارج القطر ، وهو رقم لا يتوازي مع ضعف البنى التحتية لاستيعابهم .

كما ان مخرجات التعليم تواجه عدة معوقات اهمها<sup>27</sup>:

1- بعض مخرجات التعليم الجامعي لا ترتبط بإحتياجات السوق ولاتلبي متطلبات التنمية لضعف خطط التنمية تجاهه .

2- التوسع الهائل في التعليم لا يتناسب مع حجم الاموال المخصصة للنهوض بالواقع التعليمي على الرغم ان الدولة خصصت مبالغ كبيرة لدعم هذا القطاع بما يوازي (22) مليار دولار لكنها غير كافية ولاتتناسب مع حجم هذا القطاع .

3- عدم تفرغ الطلبة التام للدراسة اذ اجبرت ظروف المعيشة الصعبة الكثير منهم للعمل على توفير لقمة العيش على حساب التعليم.

وتعاني البنى التحتية التعليمية بمراحلها كافة من نقص شديد تسعى الحكومات المتعاقبة لسد هذا لنقص لكنه يصدم بعقبات عديدة اهمها الظروف الامنية التي عرقلت هذا المسعى فضلا عن اسباب عديدة منها الفساد والمحاصصة وغيرها . ويمكن ان نجل السياسة التعليمية الحكومية بالايجابيات والسلبيات كما ياتي<sup>28</sup>:

#### الايجابيات :

أ- الاطار التشريعي ينطوي على ثلاثة قوانين ذهبية : ( مجانية التعليم ، الزامية التعليم، محو الامية ) وغطاء دستوري وقانوني، يضمن الحقوق الاساسية للأفراد والجماعات .

ب- الأطار التنفيذي (يتمثل باتخاذ سياسات عامة) من خلال الانفاق على التعليم ووضع استراتيجيات تنمية منذ العام 2005 تحاول وضع الاهداف للنهوض بالواقع التعليمي .

ت- الموارد الطبيعية والبشرية ويمتلك العراق موارد غزيرة مادية وبشرية من الممكن توظيفها لتنفيذ اهداف السياسة التعليمية والنهوض بالواقع التعليمي .

#### السلبيات :

أ- الأطار التشريعي للسياسة العامة التعليمية يعاني من عوز تشريعي ويحتاج تطوير للقوانين وإيجاد تشريعات جديدة تضمن الحق في التعليم ليشمل اغلب الفئات العمرية كونها القواعد الدستورية والتشريعات القانونية الخاصة بالزامية التعليم تنحصر بعمر لحد (12) عام فقط فضلا عن العوز التشريعي لتطوير البنى التحتية للقطاع التعليمي .

ب- الأطار التنفيذي للسياسة العامة التعليمية يفقر للتخطيط الاستراتيجي للنهوض بالواقع التعليمي في العراق وبأركانه الاساسية (التلميذ ، المعلم، المناهج) والاختلال الواضح في السياسة الانفاقية الى جانب الانفاق التشغيلي (الجاري) على حساب الانفاق الاستثماري مما أدى الى تردي الواقع التعليمي في العراق.

ت- تعاني السياسة العامة التعليمية من معوقات داخلية (التلميذ، المعلم، المناهج) ومعوقات خارجية (المعوق الامني ، المعوق الاقتصادي، تهالك البنى التحتية ) .

ث- ان السياسة التعليمية في العراق لم تحقق اهدافها واعطت مؤشرات خطيرة منها خروج العراق من تصنيف جودة التعليم لسنوات خلت مما يتحتم على راسم السياسات العامة ومنفذه ان يراجع تلك السياسات ويتخذ الخطوات لمعالجة المعوقات الداخلية والخارجية التي تحيل دون تنفيذ البرامج الحكومية.

#### 4- أثار الخدمات العامة وانعكاسها على المجتمع.

##### أ- الخدمات العامة .

ما تزال الخدمات العامة تشكل مشكلة بالنسبة لتحسين أوضاع الناس، إذ تواجه هذه الخدمات منافسة شديدة في الانفاق عليها، إذ يتعرض الانفاق على الخدمات العامة لمنافسة شديدة من أنواع الانفاق الأخرى، وبخاصة الانفاق على الرواتب والأجور الذي يشكل ( 53,4 % ) من إجمالي الانفاق الجاري في الموازنة الاتحادية لعام (2018) وبخاصة الرعاية الاجتماعية التي تشكل ( 6.22 % ) من اجمالي الانفاق، وخدمة الدين العام ( 7.16 % ) الامر الذي يشكل قيда على جودة الخدمات المقدمة وتغطيتها، وبخاصة بين الريف والحضر، وهو ينعكس سلبا على أوضاع النساء بشكل خاص والفئات الفقيرة، وذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة<sup>29</sup>.

يبلغ سكان الحضر ( 69,8 %) مقابل ( 30,2 % ) في الريف عام 2017 ،وتتباين النسبة بحسب المحافظة إذ ترتفع في بغداد الى ( 87.5 % ) وتنخفض في بابل والموثلي وصلاح الدين الى ( 50-75 % ) وتبلغ نسبة السكان المخدمين بخدمات جمع النفايات ورفعها يوميا بحوالي ( 65,7 % ) من اجمالي السكان، الا أنها تتباين بين الحضر والريف، إذ ترتفع الى ( 91,3 % ) في الحضر، وتنخفض الى ( 5.7 % ) فقط في الريف. بسبب أن المؤسسات البلدية تعد غير

مسئولة عن تقديم الخدمات البلدية في القرى والارياف خارج الحدود البلدية على وفق قانون إدارة البلديات المعدل رقم ( 73 ) لعام (1965) لكن ما تزال الاسر تواجه مشكلات جدية في عملية التخلص من النفايات المنزلية، وبحسب نتائج مسح رصد وتقويم الفقر في العراق لعام (2018) نسبة ( 53 % ) فقط من الاسر يتم رفع نفاياتها من قبل البلدية، وحوالي ( 25 % ) من النفايات ترمى خارج المنازل، وحوالي ( 13 % ) يتم حرقها، و ( 8 % ) توضع في حاويات مخصصة لها<sup>30</sup>.

### ب- المستوطنات العشوائية .

برزت مابعد عام 2003 ظاهرة التوسع غير القانوني على المناطق الزراعية المحيطة بالمدن، وانتشار السكن العشوائي في محيط اغلب المدن ، ففي عموم العراق يوجد ( 4000 ) تجمعاً عشوائياً، يبلغ عددها في بغداد وحدها (1022) تجمعاً، تليها البصرة ( 700 ) تجمعاً عشوائياً ، وذي قار ( 333 ) تجمعاً عشوائياً)، وكركوك ( 279 ) تجمعاً عشوائياً<sup>31</sup> .

### 3- أثار الواقع الصحي .

تعرض الواقع الصحي بعد عام 2003 مباشرة الى صدمة اخرى -بعد الحصار الاقتصادي على العراق في السنوات التي خلت هذا العام- بسبب التدمير الكبير نتيجة الحرب اذ سبب انهيار الكثير من البنى الاساسية (الطاقة الكهربائية والمياه النظيفة ووسائل النقل) الى توقف عمل الكثير من الخدمات الطبية وانخفاض امكانية الحصول على الرعاية الصحية ، فضلاً عن تعرض المؤسسات الصحية الى السلب والنهب اثناء دخول القوات الامريكية اذ عانى القطاع الصحي من ظروف صعبة ومعقدة تمثلت مابين الانفلات الامني وانتشار الفساد والنقص الحاد في الملاكات الطبية<sup>32</sup> . واستمرت نسبة الانفاق الحكومي على القطاع الصحي بشكل منخفض بلغ في عام (2004) نسبة (3,8%) في حين كان الانفاق العسكري قد تجاوز 4,5% من الميزانية وشهدت المدة مابين (2007-2020) تدهوراً في جودة ونوعية الخدمة حيث انخفضت مخصصات الميزانية وخاصة الأدوية في وزارة الصحة اذ تعد الأدوية من الموارد المادية الطبية ومن المهم التركيز عليها ، وفي العراق تدخل الادوية ضمن الحسابات التابعة لتبويب النفقات السلعية وهي ضمن بنود النفقات التشغيلية كما في الجدول ادناه :

### جدول تخصيصات السنوية للأدوية للمدة مابين 2007-2020 بالمليون دينار

| السنة | التخصيص السنوي الكلي لوزارة الصحة | تخصيصات شراء الادوية | حصة الفرد |
|-------|-----------------------------------|----------------------|-----------|
| 2007  | 2,291,250                         | 604,472              | 23        |
| 2008  | 3,912,194                         | 826,320              | 30        |

|    |           |           |      |
|----|-----------|-----------|------|
| 45 | 1,257,000 | 4,132,436 | 2009 |
| 55 | 1,524,770 | 5,759,416 | 2010 |
| 54 | 1,559,371 | 5,722,442 | 2011 |
| 51 | 1,524,770 | 5,676,930 | 2012 |
| 46 | 1,405,850 | 6,750,431 | 2013 |
| 45 | 1,405,030 | 5,800,931 | 2014 |
| 44 | 1,391,964 | 5,417,292 | 2015 |
| 40 | 1,313,674 | 5,129,037 | 2016 |
| 23 | 740,078   | 3,834,516 | 2017 |
| 26 | 858,516   | 4,302,670 | 2018 |
| 38 | 1,268,866 | 6,306,218 | 2019 |
| 39 | 1,331,908 | 5,757,693 | 2020 |

المصدر: الجدول من وزارة الصحة اعداد متفرقة لسنوات مختلفة نقلا عن حيدر عادل صادق، حمدي شاکر مسلم ،  
توظيف الانفاق الحكومي وتحليل فاعليته: دراسة وصفية تحليلية في وزارة الصحة، مجلة كلية دجلة، العدد(1)، المجلد(6)  
، كانون الثاني 2023.

وكان يمكن للقطاع الصحي في العراق ان تكون له مصادر قوة كبيرة فضلا عن فرص النهوض به اذا كانت ارادة  
حقيقية للقيام بذلك، وحسب التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة لعام 2020 فأن عدد المستشفيات الحكومية والمراكز  
المتخصصة التي تحتوي على اسرة ( 295 )مستشفى في العراق وبلغ عدد الأسرة الحكومية 49836 سرير ، فيما بلغ عدد  
المستشفيات الخاصة ( 155 )، وبلغ عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية ( 1289 )والفرعية ( 1516 )، وبلغ عدد مراكز  
طب الأسرة ( 146 )، في حين بلغ عدد مراكز الإسعاف الفوري ( 238 )مركزا وعدد المراكز المتخصصة ( 144 )مركزاً<sup>33</sup>.

أما إجمالي عدد العاملين بوزارة الصحة (295269) إذ بلغ عدد الاطباء ( 38865 )منهم ( 10021 )طبيب  
اخصائي ويوجد ( 1591 )طبيباً منسبين من وزارة التعليم ، إذ بلغ عدد أطباء الأسنان ( 14003 )، والصيدلة ( 16512 )

(، وعدد الكادر التمريضي(89990)، بلغ عدد المهن الصحية (90327)، وتوجد في العراق (34) كلية طبية، (31) منها حكومية و(3) أهلية بينما يوجد (53) كلية لطب الأسنان و(47) كلية صيدلة و(51) كلية تقنية صحية و(38) كلية تمريض و(51) معهدا صحيا، يوجد (8) مدارس إعدادية للتمريض و(187) مدرسة إعدادية للقبالة، ثم هناك (282) مؤسسة للتعليم تهتم بالجانب الصحي<sup>34</sup>. والملاحظ أن نسبة الأطباء الاختصاص لكل (1000) من السكان اقل من 0,6% ومعدل طبيب الى ممرضة (1/4) ومعدل كل طبيب الى (12) كادر تمريضي، وإن الزيادة السكانية لا تتواءم مع نسبة التطور الصحي والرعاية الصحية، في بلد ازداد أكثر من (18) مليون نسمة طوال عقدين من الزمن (2002-2023)<sup>35</sup>. وكخلاصة للواقع الصحي نستخلص التحديات الآتية<sup>36</sup>:

- محدودية كفاءة النظام الصحي في العراق وقدم البنى التحتية للمؤسسات الصحية وتراجع مستوى التعليم للملاكات الطبية الصحية.
- ارتفاع معدلات الامراض الانتقالية وغير الانتقالية بسبب محدودية استخدام اساليب الوقاية الصحية فضلا عن التغيرات المناخية وتعاضم مشكلات البيئة.
- هشاشة الاوضاع الصحية في المناطق المتضررة بالارهاب.
- هجرة الملاكات الطبية الكفوءة.

## المبحث الثاني

### البرامج والسياسات الحكومية للحد من ظاهرة الفقر بين الاعوام 2014-2022 المطلب الاول: حكومة حيدر العبادي(2014-2018).

واجهت حكومة حيدر العبادي مجموعة من التحديات الخطيرة أهمها الإرهاب والمتمثل في تنظيم داعش والقضاء عليه وما تطلب من تخصيصات مالية كبيرة وسط أزمة مالية نتيجة إنخفاض أسعار النفط العالمية التي تمثل عصب الواردات العراقية، وتوفير الخدمات على المواطنين ومحاربة الفساد، وإشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان وأبرز القضايا فيما يتعلق من تصدير النفط من حقول كركوك عبر الإقليم وماتج عنها من بعض الإشكاليات بشأن حصة الإقليم من موازنات (2014، 2015، 2016) وغيرها من القضايا مثل السيادة على المنافذ الحكومية ومطالب الإقليم بدفع رواتب البيشمركة وتسليحهم وغيرها من القضايا فضلا عن تحديات أخرى<sup>37</sup>.

#### 1- تداعيات الحرب على الارهاب .

ادت ظاهرة عدم الإستقرار الأمني والسياسي الى تعثر جهود التنمية الداخلية وضعف الإستثمار الأجنبي فاعمال العنف التي شهدتها العراق (2006-2007) وإزدیاد لهجرة القسرية لآلاف العوائل جعلهم يستنزفون مدخراتهم وبيع ممتلكاتهم، كذلك كانت الأعمال الإرهابية التي تصاعدت وتيرتها بدخول داعش للعراق عام 2014 والسيطرة على ثلث الأراضي العراقية جعل الفرد العراقي يعيش حالة مأساوية من الفقر وتردي الحالة الاجتماعية فأغلب سكان المدن التي اجتاحتها التنظيم عاشوا في مخيمات تقتقر الى الكثير من مستلزمات الحياة، بينما هاجر البعض منهم لمدن عراقية داخلية أكثر أمنا بينما هاجر الكثير منهم الى خارج البلاد.



وأوجدت الحرب أوضاعاً إقتصادية وإنسانية تتطلب التحول نحو اقتصاد الحرب ، الأمر الذي يؤدي الى تزامن أولويات الحرب مع أولويات التنمية وإعادة الإعمار وعموم الإنفاق التنموي والإجتماعي وأصاب الحرب البنى التحتية في المناطق التي خضعت لسيطرة داعش بنسبة 80% منها، فضلاً عن المخاطر الكامنة للألغام والقذائف غير المتفجرة في المناطق المحررة ، وتقدر كلفة إعادة المدن المحررة بـ 100 مليار دولار .

فقد تسببت بنزوح أكثر من (6) ملايين مواطن الى بغداد والمدن الجنوبية وكردستان، وتفاقت نسبة الأرامل بين النساء العراقيات الى 40% بينما سجل الفقر بعد عام 2014 ارتفاعاً قياسياً تجاوز 45% في المناطق الساخنة ، بعد ان كانت النسبة لا تتجاوز 13%، وارتفعت البطالة لتصل نسبة 31% خلال السنوات الثلاث ، وإزدادت الجريمة المنظمة بواقع 50%، وحرّم أكثر من (3) ملايين مواطن من التعليم خلال السنوات الثلاثة<sup>38</sup> .

وكانت ميزانية عام (2014) قد بلغت ما يقارب (150) مليار دولار تم تخصيص (15) مليار دولار على التسليح ضد داعش عدا نفقات جهاز الامن الوطني والنفقات الأمنية الأخرى ، بينما كانت ميزانية عام (2015) تصل الى حدود (100) مليار دولار خصص منها (6) مليار دولار على التسليح (5) مليار دولار (لتغطية بعض مستلزمات النازحين بينما كانت هناك ميزانية لـ (5) ملايين عائلة تضررت بأحداث دخول داعش الى المدن العراقية ، بينما بلغت النفقات الدفاعية حوالي (22.2%) من ميزانية الدولة عام (2016) فضلاً عن حصة اقليم كردستان البالغة (17%) من مجموع الموازنة السنوية بينما لا يرفد الإقليم اي برميل نفطي والمزعم تصدير 250 ألف برميل الى الحكومة المركزية حسب الإتفاق المبرم بين الطرفين وتضمن مشروع الموازنة عام (2017) حوالي (5) مليار دولار على التسليح بينما شكل الإنفاق الكلي على الأمن والدفاع ما يقارب (19) مليار دولار ليشكل (22.6%) من اجمالي الإنفاق العام مقابل (9.3%) على التربية والتعليم وحوالي (3.8%) على الصحة .

وقد كلفت الحرب على داعش وكذلك حجم الدمار الهائل الذي تعرضت له المدن العراقية عشرات الترليونات من الدولارات ناهيك عن موجات النزوح المستمرة التي تزامنت مع انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية لتزيد من الأزمة الإقتصادية وترتفع جرائها نسبة الفقر في العراق<sup>39</sup> . وكانت الأولويات الإستراتيجية لبرنامج العمل الحكومي تضمن ستة محاور<sup>40</sup> :

**المحور الأول:** العمل على تحقيق أمن العراق وإستقراره وحماية منشآته من خلال رفع كفاءة القوات المسلحة العراقية وتعزيز قدراتها البرية والبحرية والجوية وحماية منشآته النفطية كذلك الإرتقاء بالمستوى الأمني والإستخباري والحد من عسكرة المجتمع والإلتزام بأحكام الدستور وخضوع القوات الأمنية لرقابة السلطة التشريعية والقيادة المدنية المنتخبة .

**المحور الثاني :** الإرتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن فضلاً عن الإرتقاء بمستوى التنمية البشرية وأبعادها الرئيسية كالصحة والتعليم والدخل وما يرتبط بها من توفير السكن وتحسين البيئة وخدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي، ودعم نظام البطاقة التموينية ، وضمان حقوق الفئات الإجتماعية الضعيفة من معاقين ومسنين وأرامل وعاطلين عن العمل ، وتعزيز دور المرأة في المجتمع ومعالجة مشكلة البطالة في العراق وخاصة شريحة الشباب والخريجين.

**المحور الثالث:** تشجيع التحول نحو القطاع الخاص: ويتضمن تعزيز دور القطاع الخاص عبر إعادة هيكلة الصناعات الحكومية وتوفير البنى التحتية والنهوض بالواقع الزراعي والثروة الحيوانية وتنمية التجارة والأعمال المصرفية .

**المحور الرابع:** زيادة انتاج النفط والغاز لتحسين الإستدامة المالية، ويتضمن زيادة الطاقات الخزنية للنفط والغاز وزيادة الإنتاج لهما وتحسين مواصفاتها النوعية وزيادة سعة التصدير بتوسيع المنافذ .

**المحور الخامس:** ويتضمن اصلاح نظام الإدارة المالية العامة للدولة والنظام المؤسساتي وتحسين أدائهما ، وتفعيل نظام الخدمة المدنية وتحديث التشريعات والأنظمة ومكافحة الفساد .

**المحور السادس:** تنظيم العلاقات الاتحادية -المحلية : ويتضمن توزيع الصلاحيات الحكومية بين الحكومة والإقليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم ، وتطوير سبل التنسيق بين الوزارات والمحافظات والدوائر المحلية ، والتخطيط لتفويض الصلاحيات .

وكان العبادي قد شكل حقيبه الوزارية مدعوما من الشعب واغلب الكتل السياسية واعدا لهم بتحقيق الإصلاحات على وفق برنامجه الحكومي ، لكن حكومة التكنوقراط لم تخرج من صلب المحاصصة والتي منعتهم من اتخاذ خطوات عملية باتجاه محاربة الفساد لاسيما وإن العبادي لم يخرج عن ذات الطبقة السياسية المتهمه بالفساد كما ان إداء الحكومة لم يكن بمستوى برنامجه خاصة فيما يتعلق بمعالجة الوضع المعيشي للمواطن فضلا عن الواقع الخدمي والتنمية الذي ازداد ترددا بعد اتساع العجز المالي والأزمة المالية التي دفعته الى زيادة الإقتراض من المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد انهيار سعر برميل النفط الذي وصل الى (30) دولار في عام 2015 ثم الى (27) دولار مطلع عام 2016 قبل ان يرتفع مجددا - بسبب فشل المفاوضات النووية الإيرانية الأمريكية - لتصل في منتصف عام 2017 الى 75 دولار<sup>41</sup>، لكن الحكومة استمرت على سياسة النقشف وإيقاف استمرار اغلب المشاريع في خضم تصاعد الإحتجاجات -خاصة في مدن الجنوب والوسط- ضد الأوضاع السائدة المتردية .

### **المطلب الثاني:- حكومة عادل عبد المهدي (2018-2020) .**

وضعت حكومة عبدالمهدي خطة استراتيجية للحد من الفقر للمدة مابين 2018-2022، تتضمن تطبيق اجندات النهوض بالواقع الإجتماعي والإقتصادي عبر خطة تنموية لمدة اربعة سنوات ،تتوافق مع اهداف التنمية المستدامة ال17 التي أقرتها الأمم المتحدة ، ومنها استراتيجية التخفيف من الفقر للأعوام 2020، كذلك استراتيجية التخفيف من الفقر للأعوام (2018-2022) وكانت تهدف الى تحسين أوضاع الفقراء وتحسين دخولهم والسعي تحسين فرص وصولهم الى الخدمات المناسبة ،وكانت الخطة تهدف الى تخفيف الفقر بنسبة 25% حتى عام 2022 ، وصولا الى تخفيف مستوياته بنسبة 50% على الأمد البعيد -حتى عام 2030-<sup>42</sup>.

ومن خلال تحسين فرص الوصول الى الخدمات التي تناسبهم من خلال المقاربات الإقتصادية والتمكينية المبنية على الرفاه ، تستهدف استراتيجية تخفيف الفقر 2018-2022 الى تحويل الفقراء الى منتجين مندمجين اقتصاديا واجتماعيا من خلال عدة محاور بالإستناد على أهداف الأمم المتحدة للوكب النظيف والتنمية المستدامة والأقضاء بها<sup>43</sup> .

وتبنت الحكومة العراقية لإستراتيجية صياغة برنامج يهدف الى تحسين مستويات المعيشة وحماية الأفراد من المخاطر ومساعدة الفقراء بتحويلهم من حالة على المجتمع الى منتجين ومندمجين اجتماعيا واقتصاديا بالمجتمع ، واستندت الإستراتيجية على ثوابت تتركز على ثلاثة محاور هي <sup>44</sup>:

1- إيجاد فرص توليد الدخل دائم .

2- التمكين بناء رأس المال البشري .

اما اهم النشاطات التي تضمنتها الخطة الإستراتيجية لحكومة مصطفى الكاظمي هي :

1- تشجيع خريجي المعاهد والكليات الزراعية والبيطرية وخريجي التعليم الزراعي على انشاء مشاريع زراعية لتوفير فرص عمل في الريف والإستفادة من قانون رقم (24) لعام 2013 . ويهدف المشروع الذي تتجاوز كلفته 250 مليون دولار بمبادرة من البنك المركزي وقروض من صندوق التنمية الإجتماعي الى استيعاب الخريجين وأمتصاص بطالتهم في المناطق الفقيرة على مدى خمسة اعوام .

2- تأسيس جمعيات تعاونية محلية لصغار الفلاحين لتقديم الخدمات الزراعية كالتسويق والتمويل واستخدام المياه والصيانة والمكننة وتحفيز زيادة الإنتاج الزراعي وتنويع النشاط الإقتصادي في الريف وتطوير أساليب الري والزراعة بالإعتماد على وسائل اكثر حداثة تبعا للتغير المناخي ، وتصميم مشاريع قرى عصرية لوزارة الزراعة بكلفة عمل تقدر ب9مليون دولار إوكانت الحكومة قد باشرت بالمشروع من ضمن الموازنة الإستثمارية منذ عام 2006 وبوشر العمل في 15 قرية عصرية في محافظات الوسط والجنوب ، والإنتهاء من بناء مجمع سكني عام 2009 ضم 100 وحدة سكنية ومستوصف ومركز شرطة ومدارس ومصرف وأسواق ، وتم توزيع البيوت في عام 2015، فيما توقف العمل في اكمال المشاريع الأخرى بعد 2014 بسبب الأعمال الإرهابية .

3- السعي الحثيث لشمول أوسع للفقراء عبر إنشاء مشاريع إقتصادية متكاملة لتشغيل الأيدي العاملة والتوسع ببرامج الإقراض لغرض دعم المشاريع الصغيرة لتحسين الدخل .

4- تحسين الوضع الصحي وتأمين المياه الصالحة للشرب في المناطق النائية والفقيرة ، والعمل على رفع مستوى تعليم الفقراء وإعادة تأهيل وتشجيع بناء المدارس وتطبيق برامج موجهة لمحو الأمية في المناطق الفقيرة الشعبية .

5- العمل على اصلاح نظام الحماية الإجتماعية وإقرار القانون الخاص بها ذي الرقم (11) لسنة 2014، والمعروف ان نظام شبكة الحماية الإجتماعية بوشر العمل فيه في أواخر عام 2005 وجاء متزامنا مع رفع الدعم عن المشتقات النفطية ، وصمم لمساعدة الفئات الصغيرة في التغلب على الآثار السلبية للإصلاحات الإقتصادية ورفع الدعم عن بعض البنود ومنها المحروقات ، إذ انه في عام 2006 وضعت الموازنة العامة لأول مرة برنامجا شاملا للحماية الإجتماعية للفقراء بشكل دفعات نقدية ، واسهمت مؤسسات الرعاية الإجتماعية بتقديم الإعانات والخدمات لفئات محدودة في المجتمع من ذوي الإحتياجات الخاصة منهم (المسنين، الأيتام ، المعوقين، العاجزين كليا)، فضلا عن الأسر التي لادخل لها وقد حددت الحماية الإجتماعية سقف مبلغ الإغاثة حسب حجم العائلة ، فمثلا العائلة المتكونة من شخص واحد تستلم مبلغ شهري مقداره (60000) الف دينار بما يقل عن (50) دولار ، اما الأسرة المتكونة من (6) أفراد فأكثر فأنها تتقاضى مبلغا يقدر (180000) الف دولار (150) دولار تقريبا حسب سعر صرف الدينار القديم و، وما يعادل اليوم (120) دولار .

- 6- العمل على إصلاح نظام التوزيع العام للبطاقة التموينية والعمل على ربطه بنظام الحماية الإجتماعية.
- 7- تطبيق اللامركزية واصلاح البنى التحتية المحلية والسعي الى تقليل الفوارق التنموية بين المحافظات وتخفيض نسب الحرمان في مجال الحصول على الخدمات العامة .
- 8- تحسين كفاية الإدارة المالية العامة وتقرير آليات الإنفاق الحكومي لتحقيق استقرار الإقتصاد الكلي ،فضلا عن توفير الحماية لتخصيصات الأنفاق الإجتماعي وعد تمويل استراتيجية التخفيف من الفقر انفاقا إجتماعيا .
- 9- إجراء مسح شامل لمجمعات السكن العشوائي وإعادة تأهيل وتسوية مجمعات السكن العشوائي .
- 10- تنفيذ برنامج المجمعات السكنية ذات الكلفة الواطئة للسكان الفقراء .

### التحديات التي واجهت حكومة عادل عبد المهدي .

#### 1-تداعيات احداث تشرين وانعكاساتها.

تصاعدت أصوات المتظاهرين المحتجين منذ الأول من تشرين الأول للمطالبة بتحسين الخدمات وتوفير فرص عمل ومحاربة الفساد وسط أوضاع إقتصادية وسياسية صعبة ومعاناة بسبب النقص الواضح في القطاعات الأساسية ، على الرغم من الثروة النفطية الضخمة ، وإزداد الأمر سوءا نتيجة سقوط ضحايا من الطرفين (المتظاهرين وقوات الأمن )، وكانت انعكاساتها بالآثار الجانبية التي اضررت بالإقتصاد العراقي وتوقف الحياة الإقتصادية والعملية والدراسية طوال تلك المدة ، الأمر الذي أدى الى المطالبة بإسقاط الحكومة القائمة ، وتجددت التظاهرات بحلول 25 من نفس الشهر ولكن بوتيرة أكثر تنظيما واستمرار تساقط الضحايا في جميع مدن الوسط والجنوب بنسب متفاوتة ، ورافقت هذه التظاهرات تدميرا للممتلكات العامة والخاصة اثرت بشكل كبير على الوضع الإقتصادي القائم ادى الى ارتفاع الأسعار خاصة للسلع الغذائية الأساسية الضرورية وانخفاض المخزون السلعي بسبب غلق المعابر الحدودية والموانئ ، لاسيما وان العراق يعتمد على الإستيراد بشكل كبير،فضلا عن توقف اغلب الأعمال والنشاطات الإقتصادية الصغيرة لتعكس انحدارا في مستوى دخول الأفراد ولاسيما الفقيرة بسبب البطالة التي فرضتها الأوضاع السائدة ، لتضيف تلك الأحداث صدمة مريرة للإقتصاد العراقي ولم يهناً بالإنعاش الذي طال اقتصاده في العامين اللذان سبقا حالة الإضطراب الجماهيري. إذ سجل الناتج المحلي ارتفاعا يقدر ب4.9% في نهايات عام 2018 حسب تقديرات البنك الدولي .

#### 2-جائحة كورونا(كوفيد 19).

#### 3-تأزم الاوضاع السياسية بعد اغتيال قادة الحشد الشعبي .

### المطلب الثالث : حكومة مصطفى الكاظمي (7آيار 2020-27آيار 2022) .

جاءت حكومة تصريف الاعمال كخيار بين خيارات عدة بعد فشل حكومة عادل عبدالمهدي بالإستمرار نتيجة الضغط الحاصل ضدها والمطالبة لرئيس الحكومة بالإستقالة وفي وقت كانت الاوضاع الإقتصادية على مستوى العالم متدهورة بشدة جراء إجتياح وباء كوفيد (19) ، وادت الى اعاقا وابطاء تحقيق التنمية المستدامة وانخفاض الانتاج

المحلي وخسارة ما بين (130-300 مليون) وظيفة عمل في العالم خلال مدة الوباء دفع حوالي (130) مليون شخص الى مستوى الفقر ليصل المجموع الى (630) مليون شخص <sup>45</sup>.

وقد تضرر العراق بشدة من تبعات هذا الوباء كون الاقتصاد العراقي يرتبط بالنفط وتعتمد الميزانية المالية للعراق على الواردات من النفط بنسبة (85% و 99%) من صادراته ، كونه من اكبر منتجي النفط في العالم وثالث دولة مصدرة بحصة سوقية تبلغ 8.3% وبقيمة (83) مليار دولار في عام (2019)، والعراق يمتلك اكبر خامس احتياطي نفطي في العالم يقدر ب(114.2) مليار برميل قابل للزيادة <sup>46</sup> ، وتقلص الانتاج المحلي في العراق بنسبة (15.7%) من تأثير الجائحة ، كما ادى الى تراجع الايرادات النفطية الى دون الربع ودفع الحكومة الى اقتراض (27 ترليون) دينار لتأمين الرواتب <sup>47</sup> ، فالنفط العالمي انخفض خلال هذه الأزمة ووصل سعر برميل غرب تكساس الى (20) دولار فقط اما خام برنت فلم يتعدى ال(23) دولار وارتفعت نسبة الفقر في العراق خلال الاشهر الاولى للجائحة الى (31%) <sup>48</sup>.

وحاولت حكومة الكاظمي ان تهدئ الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق من خلال عدة وعود وبرامج لعل اهمها ماياتي :

#### أ- إستراتيجية الورقة البيضاء .

من استراتيجيات الحكومة لمكافحة الفقر التقرير النهائي الذي اعدته خلية الطوارئ للإصلاح المالي في حكومة مصطفى الكاظمي في تشرين الاول من عام 2020، ماسمته بالورقة البيضاء وهدفت في بعض بنودها التي لها مساس بالقدرة المعيشية والتنمية للأفراد ومنها <sup>49</sup>:

- 1- وضع خطة شاملة لقطاع خدمات الصرف الصحي والمياه وادخال مبدلاً استحصال رسوم الخدمة .
- 2- اعادة هيكلة دوائر البلديات والمؤسسات المعنية التي تقدم خدمات المياه والصرف الصحي على اسس تجارية او شبه تجارية .
- 3- إرساء اسس الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعي المياه والصرف الصحي وفتح القطاع للمستثمرين والمشغلين المؤهلين .
- 4- استكمال مشروع ماء البصرة الكبير ومشروع المياه في باقي المحافظات .
- 5- استكمال تشريع قوانين الضمان الصحي وتأسيس صندوق الضمان الصحي .
- 6- اصلاح الخلل في البطاقة التموينية استهدافا وتنفيذا بما يؤمن حماية ذوي الدخل المحدود من الشرائح الفقيرة والاشد فقرا ، وتنفيذ الحجب للبطاقة عن الاسر التي يزيد سقف مدخولاتها عن مستوى معين .
- 7- شمول العاملين في القطاع العام والخاص والتعاوني والمختلط بتغطية استحقاقات التقاعدية تحت قانون شامل وموحد للتقاعد .
- 8- توفير المتطلبات الاساسية لدخول الشركات المتخصصة في بناء المدارس والشروع ببناء 1000 مدرسة ضمن خطة اولى لهذا الغرض .
- 9- وضع مسارات عمل واضحة تعطي الاولوية لخريجي المعاهد والاعداديات المهنية من خلال ربط ممارسة المهنة بالتعليم والتدريب وفق معايير السوق.

- 10-**مراجعة التشريعات التي تسهم في تشوه سوق العمل بعيدا عن معايير السوق وتعديلها بهدف تقليل أو إلغاء الفوارق المادية .
- 11-** التوعية الشاملة لتحفيز المجتمع عن تثمين اصحاب المهارات المهنية والفنية وتشجيع الشباب على اختيار مسارات تعليمية وتدريبية منسجمة مع احتياجات سوق العمل خلال السنوات اللاحقة لتخرجهم .
- 12-** تقديم التسهيلات اللازمة لإنشاء مشاريع صغيرة تلبي حاجة السوق والمجتمع ، وتشجيع المصارف الحكومية والأهلية على منح قروض صغيرة لأصحاب المهن ممن لا يستلم راتباً من الدولة لتطوير مهنتهم أو ممارسة مهنة جديدة .
- 13-** دعم المشاريع الحيوية الصغيرة الحجم في كافة مناطق العراق يتم تنفيذها من خلال مؤسسات محلية لديها معرفة بالاحتياجات المحلية تساعد على النهوض بالتنمية المحلية ولها مرونة في التنفيذ .
- 14-** يكون تمويل الأشغال العامة من ثلاثة مصادر ، الإيرادات الحكومية العامة والقروض المباشرة من الأسواق بضمانات سيادية أو القروض والمنح من الوكالات الدولية بسقف (5) تريليون دينار عراقي على مدى (5) سنوات
- 15-** دراسة سوق العمل المتوقعة في العراق على أساس الاجتياحات المستمرة والمتزايدة والاستراتيجيات التنموية خلال العقدين القادمين .
- 16-** إعادة توجيه العمالة الفائضة الى مشاريع البناء والبنية التحتية ومعالجة الترهل في مؤسسات الدولة.
- 17-** إعادة تشكيل اللجنة العليا للإقراض في مكتب رئيس الوزراء لتفعيل مبادرة البنك المركزي لدعم القطاع الأهلي.
- 18-** توفير فرص عمل سريعة وزيادة انتاجية القطاع العام وامتصاص العمالة الفائضة والبطالة المقنعة .

ان مشروع الورقة البيضاء كان ايجابيا - في بعض جوانبه - من الناحية النظرية فقط ، لكنه يحتاج الى تفعيل وسن قوانين جديدة بل مؤسسات جديدة لمتابعتها ، كذلك الحاجة الى وجود احصائيات دقيقة سواء اكانت لعدد السكان او نسب المحافظات في الموازنة بشكل دقيق. كما افترقت الورقة الى استراتيجية اصلاح الموازنة وتحويلها من موازنة بنود الى موازنة اعمار ، وقد تجاهلت الورقة استحقاقات الديون الخارجية وما يترتب على اصلاحات الورقة من عملية اقتراض جديدة ، وكان من بنود الورقة هو ترشيد النفقات وتخفيض الاجور من الناتج المحلي الى (12,5%) خلال السنوات الثلاث<sup>50</sup> . لكن الحكومة - عمليا - وبخطوة استباقية رفعت قيمة الدولار مقابل الدينار العراقي من (1182) دينار الى (1460) دينار للدولار الواحد بسبب تراجع الإيرادات النفطية الناجمة عن تدهور اسعار النفط، وعللت الحكومة ذلك لسد الفجوة الحاصلة عن التضخم في ميزانية (2021) وتقادي استنزاف الإحتياطي الأجنبي من العملة الصعبة ومساعدة الحكومة على تأمين رواتب الموظفين العموميين<sup>51</sup>.

وأثر هذا الأجراء على المواطن العراقي بشكل كبير فأرتفعت السلع والمواد الأساسية في الأسواق الى مديات عالية اذا ما علمنا ان 80% من حاجات السوق يتم استيرادها - من الصعوبة على ذوي الدخل المحدود شراء مستلزماته الضرورية واحتياجاته الغذائية ، وتعطلت العديد من المصانع العراقية لكونها لا تستطيع استيراد موادها الأولية من الخارج لإرتفاع تكاليفها بسبب هذا الإجراء ، وارتفاع الناتج المحلي الذي يعتمد على الإستيراد ادى الى زيادة أعداد الفقراء بشكل واسع وجراء ذلك ارتفعت اسعار السلع الغذائية ما بين 14-20% مما تسبب بارتفاع نسبة الفقر الى 31%<sup>52</sup>.



وفي الجانب الخدمي عجزت الحكومة عن تقديم الخدمات ولم يكن هناك أي تقدم في الكهرباء والصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب، وفي المقابل لم يكن مشروع (داري) التي تبنته الحكومة بتوزيع سندات الأراضي لإسكان الشرائح الفقيرة سوى مجرد مشروع لم ينفذ على الرغم من الوعود التي أسبغتها الحكومة لتطبيقه ، كما أثرت الصراعات السياسية بين الكتل والقوى السياسية من تعطيل اقرار موازنة عام 2022 بشكل أثر على تنفيذ المشروعات والإستحقاقات المالية ، لتعكس هذه الحالة على وضع الإقتصاد العراقي عموما ، وحاولت تعويض اقرار الموازنة بشكل مؤقت عن طريق تمرير البرلمان لمشروع الأمن الغذائي الذي كان غامضا ويحمل بين طياته شبهات فساد .

وختاماً فشلت حكومة مصطفى الكاظمي الإنتقالية في الإرتقاء بمستوى الفرد العراقي بل كان الواقع المعيشي يتجه للإندثار لجملة العوامل التي تم ذكرها ، وكانت اغلب البرامج مجرد حبر على ورق بل ازدادت الفجوات الإقتصادية والإجتماعية خلال فترة تولي هذه الحكومة .

### الخاتمة .

على الرغم من دخول العراق بعد عام 2003 مرحلة جديدة نتيجة التغيير الحاصل في نظامه السياسي وما رافقه من تحسن في امكاناته المالية نتيجة رفع العقوبات المفروضة على النظام الشمولي السابق ، وارتفاع اسعار النفط ، إلا ان الواقع الفعلي يشير الى عدم حدوث اي تغييرات نحو الأحسن في الهيكل الإقتصادي العراقي ، سيادة النمط الريعي وتحول وظيفة الحكومات المتعاقبة الى انفاق الثروات النفطية بدلا من استثمارها، وقد ادت عوامل كثيرة الى تدهور الوضع الإقتصادي منها عدم الإستقرار السياسي والأمني واتساع ظاهرة الفساد الإداري والمالي والمحاصصة السياسية ، وتوقف المصانع والمؤسسات الإقتصادية عن الإنتاج، مع وتيرة تزايد عدد السكان وتصحر الأراضي الزراعية .

كل هذه العوامل خلقت بنية اجتماعية سيئة اهم معالمها الفقر والبطالة وتردي الواقع المعيشي ، حاولت الحكومات المتعاقبة البحث عن ادوات وحلول للحد من هذه الظاهرة، لكن هذه الحلول لم تكن بمستوى طموح الفرد العراقي .

### الإستنتاجات .

- 1- تأصلت جذور الفقر في العراق الحديث نتيجة الحروب العنيفة والإنتقالات وسوء استخدام السلطة ، وتبيد الثروات بواسطة أنظمة شمولية .
- 2- استمرار الفقر بعد عام 2003 نتيجة اسباب عديدة منها اختلال الدستور العراقي لعام 2005، والذي بني على اساس المحاصصة وتوزيع الثروات، كما ان تلاشي اغلب البنى التحتية للمنشآت والمصانع الإنتاجية وتوقفها ، والإعتماد على الإستيراد وفتح الحدود على مصراعيها ، جعل الفرد العراقي مستهلكا لا منتجا، كما ان انهيار الصناعة العراقية ادت الى تغشي بطالة بين اوساط الشباب في المجتمع العراقي.
- 3- سوء التخطيط شمل تدهور الزراعة والري وانتشار العشوائيات السكنية نتيجة عوامل عديدة منها تغشي الفساد الإداري والمالي.



- 4- لم تكن رؤية اقتصادية للحكومات المتعاقبة في الحد من الفقر أو الإرتقاء بالإقتصاد العراقي وإنما كان الإقتصاد ريعي يعتمد على النفط في وقت تدهورت اسعار النفط نتيجة ازمات عدة منها انتشار كوفيد 19، وتزامنت مع تدهور الوضع الأمني في العراق، مما كشف عن ازمة اقتصادية كبيرة .
- 5- اغلب الإستراتيجيات المطروحة من قبل الحكومات للحد من الفقر كانت حبرا على ورق، إلا بعض التوجهات التي لاتسد الفجوة الكبيرة له .

#### التوصيات .

- 1- تحقيق الإستقرار الأمني والسياسي ، والوصول الى حلول سريعة لإستقرار الوضع بعد داعش والعمل على اعادة المهجرين الى ديارهم.
- 2- ان معالجة الفقر تحتاج الى دراسة شاملة لكل الميادين الإقتصادية والإجتماعية على وفق تخطيط سليم واجراء مسوحات لعدد السكان والموارد الطبيعية والتوجه الى بناء بنية اجتماعية واقتصادية عبر احياء المنشآت المتوقفة وتحسين شبكات الطاقة الكهربائية،
- 3- تقليل الإعتماد على المنتج الريعي(النفط) والإهتمام بمنافذ اخرى ، كالزراعة والسياحة .
- 4- مكافحة الفساد الإداري والمالي بتفعيل وسائل الرقابة وصرامة القضاء في مواجهة هذه الحالات .
- 5- تنشيط رأس المال الأجنبي وتشجيع الشركات العالمية للعمل في العراق مع خلق بيئة جاذبة لها لإستيعاب عدد اكبر من الأيدي العاملة العراقية .
- 6- تجنب الحلول الترقيعية كزيادة مساحة المشمولين بالرعاية الإجتماعية وابحث عن حلول واقعية لأسباب تدني المستوى المعاشي لهم .
- 7- الإهتمام بالسياسة التعليمية والتركيز على استيعاب الأطفال في المدارس وتجنب جنوحهم او تسربهم منها .
- 8- مراقبة المال العام ومبيعات البنك المركزي وتبني سياسة مالية جديدة لإزالة الإختلالات الموجودة في النفقات التشغيلية والنفقات الإستثمارية .
- 9- اصلاح السياسة التجارية ومكافحة حالة اغراق السوق ببعض السلع ومراقبة الإستيراد ووضع كوابح وضوابط له بما يخدم الإنتاج الوطني .
- 10- تقويم برنامج البطاقة التموينية ، ومراقبته ومعالجة مؤشرات الفساد فيه .
- 11- الإهتمام بالمشاريع الصغيرة والقطاع الخاص وتنميتها وتشجيعهما

#### الهوامش

<sup>1</sup> - هناك العديد من التصنيفات المحددة للفقر أهمها التصنيف الذي يتحدد على اساس مستوى الفقر ويكون كالتالي :

أ- **الفقر المطلق**: يركز مفهوم الفقر المطلق على تقدير الحد الأدنى من الضروريات لتلبية حاجات الفرد الأساسية ، حيث يكون الفرد فقيرا من الناحية المادية عند الحد الذي تصبح فيه حياته على حافة خطر العيش، وفي هذا الإطار يأتي تعريف البنك الدولي للفقر

المطلق من خلال ما تضمنه تقرير التنمية لسنة 1980، الفقر يعتبر سوء التغذية والأمية والأمراض ليكون دخل الفرد أدنى من مستوى العيش اللائق. ويتميز هذا النوع من الفقر زمانياً ومكانياً لأنه يستند على معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الحاجات الاستهلاكية الأساسية وهو يتعلق بالحرمان الفسيولوجي فالشخص يعد فقيراً في أي مرحلة زمنية عندما لا يملك القدرة الكافية على الوصول إلى الموارد الاقتصادية، وبما يمكنه من الحصول على ما يكفي من السلع لإشباع حاجاته المادية الأساسية بنحو ملائم. وقد استخدم هذا المعيار لأول مرة في الهند وتم بموجبه تحديد مستوى الدخل المطلوب لشراء الفرد لحصة من الغذاء.

ب- **الفقر النسبي:** يتضمن مفهوم الفقر النسبي الإشارة إلى أن الفقراء يعتبرون أكثر حرماناً بالنظر إلى فئات المجتمع الأخرى، وبهذا يصبح الفقراء هم الذين لا يحصلون على حد أدنى مقبول من الرفاهية، وهذا يعني أن الفقر النسبي يشير إلى مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتدني المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع وهذا النوع من الفقر يتغير من دولة إلى أخرى، ولمعرفة كيفية حساب نسبة الفقر النسبي ينبغي تحديد متوسط مجموع معدلات الدخل والإنفاق كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بقياس الحد الأعلى لدخول 10% من السكان.

ت- **الفقر المدقع:** وهي الحالة التي يكون فيها الفقراء من الناحية المادية محرومين إلى الحد الذي تكون فيه حياتهم على حافة الخطر، بحيث لا يستطيعون من إعالة أنفسهم على الإطلاق أو حتى الحصول على الحد الأدنى المتفق عليه من دون مساعدة خارجية مما يتوجب على المجتمع أعاليتهم، وصنفت المنظمات الدولية الفقر ومستوياته حسب مستوى المعيشة في كل دولة مقدرة بمعدل دخل فردي لا يتجاوز الدولارين في اليوم، أما دون الدولار فهو فقر مدقع، وكذلك فإن الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة الـ (17) هو الفقر وكانت غاية الهدف تتمثل بالحد منه حتى العام 2015 والوصول إلى نصف نسبة السكان الذين يعيشون فقراً مدقفاً على الكوكب الأرضي، وحدد الهدف الفقر المدقع بالعيش وفق مستوى انفاق استهلاكي يقل عن 1.08 دولار في اليوم، والأخذ بقيمة الدولار عام 1985 كحد أعلى، ينظر في ذلك: عدنان داوود محمد، هدى زوير مخلف، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، منشورات دار جريب، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص41-55.

<sup>2</sup> ، عبدالرحمن محمد العيسوي، تحليل ظاهرة الفقر، منشورات الحلبي الحقوقية، القاهرة، 2009، ص19.

<sup>3</sup> ، المصدر السابق .

<sup>4</sup> ، أرماتيا صن ، التنمية حرة، ترجمة وتقديم شوقي جلال ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2010، ص137.

<sup>5</sup> ، راجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة 1997-2007، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، رسالة ماجستير، 2009، ص2-3.

<sup>6</sup> ، كريم عبد حمزة، مشكلة الفقر وإنعكاساتها الاجتماعية في العراق ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد، 2011، ص39.

<sup>7</sup> ، عمار سعدون سلمان، دور الجهود الدولية في دعم التنمية، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية، السنة السادسة عشر، العدد53، كانون الأول، 2022، ص207.

<sup>8</sup> ، عدنان عبدالأمير مهدي، البطالة والفقر في العراق بعد عام 2003، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2021، ص172.

<sup>9</sup> ، المصدر السابق، ص173.

<sup>10</sup> -فاطمة رشدي ، اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية ، مجل العلوم الإنسانية، العدد(3)، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2020، ص115-1218.

<sup>11</sup> ، وليد خوري، ارتفاع نسبة الفقر في العراق بعد 2003 بسبب الهدر والفساد، من صحيفة الشرق الأوسط، من الموقع الإلكتروني <https://aawsat.com/home/article/2159946> في 3مارس/اذار/2020

<sup>12</sup> ، الدستور العراقي لعام 2005، المادة 122.

<sup>13</sup> ، زيد العلي ويوسف عوف، الدستور العراقي، تحليل للنقاط الخلافية الحلول والمقترحات، عمان، مؤسسة فريديش إيبيرت، ط1، 2020، ص90-91.

<sup>14</sup> ، تقرير الطوعي حول أهداف التنمية المستدامة 2019

- <sup>15</sup> ، عذراء كاظم حنون، المعالجة القانونية لظاهرة البطالة، مجلة واسط، للعلوم الإنسانية، العدد 22، 2020، ص 371.
- <sup>16</sup> ، الجهاز المركزي للإحصاء، 2018، ص 50.
- <sup>17</sup> ، احمد معن الطبقجلي، ديون العراق نظرة عامة حول وضع الديون، نشأتها ومستقبلها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص 19.
- <sup>18</sup> ، المصدر السابق، ص 20.
- <sup>19</sup> ، نصار الحاج، مستشار رئيس الوزراء يحدد اجمالي الدين العام، وكالة الأنباء العراقية، من الموقع الإلكتروني، <https://www.ina.iq/175786--.html> في 2023/1/15.
- <sup>20</sup> ، Rbert F. Worth, Inside the Iraq Kleptocracy, The New York Time Magazine, July 29, 2020.
- <sup>21</sup> ، عمار الحميداي، ماصير ال 350 مليار دولار التي هربت من العراق طيلة 17 عام، القناة الفرنسية (24) من الموقع الإلكتروني :
- <https://www.france24.com/ar> في 31 مارس / 2021.
- <sup>22</sup> ، محمد سعيد كاظم، مؤشرات الفقر البشري للأسر التي تفقد نساء (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006، ص 61.
- <sup>23</sup> ، سعد الكندي، إنتشار ظاهرة المخدرات في العراق، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة كربلاء، 2018 من الموقع الإلكتروني :
- <http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2018/02/22>.
- <sup>24</sup> ، عدنان عبدالامير مهدي، البطالة والفقر في العراق بعد عام 2003، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن ، 2021، ص 163.
- <sup>25</sup> ، زيدون الكنانى، معالجة محو الامية في العراق، برنامج سياسات العراق، مركز البيان للدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الاول 2020، ص 6.
- <sup>26</sup> ، الحق في التعليم، تقرير مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان في العراق، 24 كانون الثاني 2021، بغداد ، العراق.
- <sup>27</sup> ليندا المرقبي، الكليات الأهلية بالأرقام، تكاثر عددي وتناقص في الجودة يخرج اجيالاً من العاطلين، من الموقع الإلكتروني :
- <https://www.sotaliraq.com/2022/11/20/>
- <sup>28</sup> عدنان عبدالامير مهدي، السياسات العامة واتنمية البشرية المستدامة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 190.
- <sup>29</sup> ، التقرير الطوعي للتنمية المستدامة في العراق لعام 2018
- <sup>30</sup> ، المصدر السابق ، ص 21.
- <sup>31</sup> ، وكالة شفق نيوز : التخطيط، 4000 مجمع عشوائي في العراق ربيعاً في بغداد ، نقلاً عن المتحدث الرسمي لوزارة التخطيط، من الموقع الإلكتروني <https://shafaq.com/ar> في 2021/8/19.
- <sup>32</sup> ، التقرير الاستراتيجي العراقي ( 2012-2013)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص 362
- <sup>33</sup> ، حيدر عادل صادق، مصدر سبق ذكره، ص 71.
- <sup>34</sup> ، المصدر السابق، ص 72.
- <sup>35</sup> ، مجموعة باحثين، بصمات الفوضى، ارث الاحتلال الامريكي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط 1، 2013
- <sup>36</sup> ، مقدم الشيباني، واقع الصحة في العراق وسبل النهوض به (قراءة أولية )، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2014، ص 5.
- <sup>37</sup> ، أحمد عبدالأمير الأنباري، حكومة الدكتور حيدر العبادي تحديات الإصلاح والفرص المتاحة، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، مجلة دراسات دولية، العدد (69)، 2017، ص 65-67.
- <sup>38</sup> ، مصطفى كوران، وزارة التخطيط، نسبة الفقر في العراق تشهد إرتفاعاً منذ ظهور داعش، نقلاً عن لقاء مع المتحدث بإسم وزارة التخطيط، عبد الزهرة الهنداوي لقناة روداو في 2016/10/9.
- <sup>39</sup> ، محمد الطائي، (3) سنوات على داعش في العراق، حصيلة الدم والخراب، العربي الجديد من الموقع الإلكتروني :
- <https://www.alaraby.co.uk/3> في 17 حزيران / 2017.

- <sup>40</sup> ، جمهورية العراق ، الأمانة العامة لرئاسة الوزراء ، البرنامج الحكومي في خطة عمل الوزارات للمدة (2014-2018)، المحاور الأساسية الإستراتيجية ، من الموقع الإلكتروني : <http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=5240> في 2014/9/16.
- <sup>41</sup> ، أكرم نعمة علي الجياشي، أزمات الديون السيادية، اسبابها ومساراتها منطقة اليورو والعراق انموذجا، مركز العراق للدراسات، ط1، 2018، ص105.
- <sup>42</sup> بشرى رمضان ياسين، مؤشرات الفقر وإتجاهاته من 2007 إلى 2017، مجلة مداد الاداب، عدد خاص بالمؤتمرات، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الانسانية، ص1178.
- <sup>43</sup> ، أهم هذه الأهداف هي
- الهدف 1: انهاء الفقر بكل أشكاله وفي كل مكان.
- الهدف 2: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن وتحسين التغذية وتعزيز التنمية المستدامة .
- الهدف 4: ضمان التعليم اللائق وفرص التعليم مدى الحياة للجميع.
- الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل المستدام والعمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع .
- الهدف 10: الحد من عدم المساواة داخل البلدان .
- الهدف 11: جعل المستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقابلة للإستمرار
- ينظر فس ذلك : منظمة اليونسيف وأهداف التنمية المستدامة ، الأمم المتحدة ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة ( اليونسيف) من الموقع الآتي :
- <https://www.unicef.org/ar> في
- <sup>44</sup> ، وزارة التخطيط ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق للأعوام 2018-2022، ص 50.
- <sup>45</sup> ، تقرير برنامج للأمم المتحدة الإنمائي في العراق من 2020-، 2022 ، بعنوان تأثير فايروس كورونا على الإقتصاد العراقي ، ص7.
- <sup>46</sup> ، المصدر نفسه، ص7.
- <sup>47</sup> ، حيدر حسين آل طعمة ، الإقتصاد العراقي عام 2021، كلية الادارة والإقتصاد ، جامعة كربلاء، من الموقع الالكتروني
- <https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/15624> في 2021/12/31.
- <sup>48</sup> ، القناة الفرنسية (france24)، اسعار النفط تنزل لأدنى مستوياتها منذ 17 عام مع تفاقم جائحة كورونا، من الموقع ،
- <https://www.france24.com/ar/20200330> في 2020/3/30.
- <sup>49</sup> ، ملف الورقة البيضاء، الكامل للإصلاح الاقتصادي، من الموقع الإلكتروني الآتي :
- <https://www.nasnews.com/view.php?cat=42608> في 2020/10/13.
- <sup>50</sup> ، أمانة داخل مسلم، مصدر سبق ذكره، ص277، وكذلك ينظر: نجلة شمعون شليمون وآخرون، الإصلاح الاقتصادي في اطار الورقة البيضاء لحكومة مصطفى الكاظمي، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، من الموقع الالكتروني:
- <http://fcds.com/economical/1475> في 2020/11/26
- <sup>51</sup> ، قناة الجزيرة، لماذا خفض البنك المركزي قيمة الدينار العراقي، من الموقع الإلكتروني،
- <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/12/20> في 2020/10/20
- <sup>52</sup> ، الامم المتحدة ، تخفيض قيمة الدينار العراقي وسعر السلة الغذائية ،برنامج الأغذية العالمي، نيويورك 2020، ص40.

#### قائمة المصادر

#### الدساتير

- 1-الدستور العراقي لعام 2005، المادة 122.

## التقارير

- 1- التقرير الطوعي للتنمية المستدامة في العراق لعام 2018
  - التقرير الاستراتيجي العراقي ( 2012-2013)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،
  - 2- الجهاز المركزي للإحصاء، 2018،
  - 3- تقرير برنامج للأمم المتحدة الإنمائي في العراق من 2020-، 2022، بعنوان تأثير فايروس كورونا على الإقتصاد العراقي ،
  - 4- الامم المتحدة ، تخفيض قيمة الدينار العراقي وسعر السلة الغذائية ،برنامج الأغذية العالمي، نيويورك 2020،
  - 5- تقرير الطوعي حول أهداف التنمية المستدامة 2019
  - 6- الحق في التعليم، تقرير مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان في العراق، 24 كانون الثاني
- الكتب**
- 1- اكرم نعمة علي الجياشي، أزمات الديون السيادية، اسبابها ومساراتها منطقة اليورو والعراق انموذجا، مركز العراق للدراسات، ط1، 2018 .
  - 2- احمد معن الطبقجلي، ديون العراق نظرة عامة حول وضع الديون ، نشأتها ومستقبلها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018.
  - 3- أرماتيا صن ، التنمية حرية، ترجمة وتقديم شوقي جلال ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2010.
  - 4- عدنان داوود محمد، هدى زوير مخلف، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، منشورات دار جرير، ط1، عمان، الاردن، 2010.
  - 5- عبدالرحمن محمد العيسوي، تحليل ظاهرة الفقر، منشورات الحلبي الحقوقية، القاهرة، 2009.
  - 6- كريم عبد حمزة، مشكلة الفقر وإنعكاساتها الاجتماعية في العراق ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد، 2011،
  - 7- زيد العلي ويوسف عوف، الدستور العراقي، تحليل للنقاط الخلافية والحلول والمقترحات، عمان، مؤسسة فريدريش إيبيرت، ط1، 2020.
  - 8- عذراء كاظم حنون، المعالجة القانونية لظاهرة البطالة، مجلة واسط، العلوم الإنسانية، العدد 22، 2020.
  - 9 - مقدم الشيباني، واقع الصحة في العراق وسبل النهوض به (قراءة أولية )، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2014.
  - 10- سعد الكندي، إنتشار ظاهرة المخدرات في العراق، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة كربلاء، 2018 .
  - 2021، بغداد ، العراق.
  - 11- نبيل عبدالرضا وآخرون ، بصمات الفوضى، ارث الاحتلال الامريكي في العراق، مركز حمورابي للبحوث

## الدوريات

- 1- أحمد عبدالأمير الأنباري، حكومة الدكتور حيدر العبادي تحديات الإصلاح والفرص المتاحة، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، مجلة دراسات دولية، العدد (69)، 2017،
- 2- بشرى رمضان ياسين، مؤشرات الفقر وإتجاهاته من 2007 الى 2017، مجلة مداد الاداب، عدد خاص بالمؤتمرات، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الانسانية،
- 3- حيدر عادل صادق، حمدي شاكور مسلم ، توظيف الانفاق الحكومي وتحليل فاعليته: دراسة وصفية تحليلية في وزارة الصحة، مجلة كلية دجلة، العدد (1)، المجلد (6) ، كانون الثاني 2023.
- 4- فاطمة رشدي ، اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية ، مجل العلوم الإنسانية، العدد (3)، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2020،
- 5- عمار سعدون سلمان، دور الجهود الدولية في دعم التنمية، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية، السنة السادسة عشر، العدد 53، كانون الأول، 2022،
- 6- عدنان عبدالأمير مهدي، البطالة والفقر في العراق بعد عام 2003، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2021،

7-عدنان عبدالامير مهدي، السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق، الواقع والتحديات والمستقبل، دار امجد للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، الاردن، 2021.

8-زيدون الكنان، معالجة محو الامية في العراق، برنامج سياسات العراق، مركز البيان للدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الاول 2020،

#### رسائل واطاريح

1-آمنة داخل مسلم، سياسات مكافحة الفقر وتحقيق التماسك الاجتماعي في العراق بعد عام 2006، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، 2022.

2- محمد سعيد كاظم، مؤشرات الفقر البشري للأسر التي تقودها نساء (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006، ص61.

3-راجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة 1997-2007، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، رسالة ماجستير، 2009، ص2-3.

#### كتب اجنبية

Rbert F.Worth, Inside the Iraq Kleptocracy, The New York Time Magazine, July 29. 2020-15

#### المواقع الإلكترونية

1-وليد خدوري، ارتفاع نسبة الفقر في العراق بعد 2003 بسبب الهدر والفساد، من قناة العربية الإلكترونية ، الموقع الإلكتروني <https://aawsat.com/home/article/2159946> في 3/مارس/اذار 2021

2--القناة الفرنسية (france24)، اسعار النفط تنزل لأدنى مستوياتها منذ 17عام مع تقاوم جائحة كورونا، من الموقع ، <https://www.france24.com/ar/20200330> في 2020/3/30.

3-ملف الورقة البيضاء، الكامل للإصلاح الاقتصادي، من الموقع الإلكتروني الآتي : <https://www.nasnews.com/view.php?cat=42608> في 2020/10/13.

4-اليونسيف واهداف التنمية المستدامة ، الأمم المتحدة ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة ( اليونسيف) من الموقع الآتي : <https://www.unicef.org/ar> في

5--وزارة التخطيط ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق للأعوام 2018-2022، ص 50.

6-محمد الطائي، (3)سنوات على داعش في العراق، حصيلة الدم والخراب، العربي الجديد من الموقع الإلكتروني: <https://www.alaraby.co.uk/3> في 17/حزيران/2017.

7--جمهورية العراق ، الأمانة العامة لرئاسة الوزراء، البرنامج الحكومي في خطة عمل الوزارات للمدة (2014-2018)، المحاور الأساسية الاستراتيجية ، من الموقع الإلكتروني : <http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=5240> في 2014/9/16.

8-قناة الجزيرة، لماذا خفض البنك المركزي قيمة الدينار العراقي، من الموقع الإلكتروني، <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/12/20> في 2020/10/20

9-عمار الحميداي، ماصير ال350مليار دولار التي هربت من العراق طيلة 17عام ، القناة الفرنسية (24) من الموقع الإلكتروني : <https://www.france24.com/ar> في 31مارس /2021.



- 10-وكالة شفق نيوز: التخطيط، 4000مجمع عشوائي في العراق ربيعاً في بغداد ، نقلاً عن المتحدث الرسمي لوزارة التخطيط، من الموقع الإلكتروني: <https://shafaq.com/ar> في 2021/8/19.
- 11-ليندا المرقبي، الكليات الأهلية بالأرقام، تكاثر عددي وتناقص في الجودة يخرج اجيالاً من العاطلين، من الموقع الإلكتروني: <https://www.sotaliraq.com/2022/11/20>
- 12-مصطفى كوران، وزارة التخطيط، نسبة الفقر في العراق تشهد ارتفاعاً منذ ظهور داعش، نقلاً عن لقاء مع المتحدث بإسم وزارة التخطيط، عبد الزهرة الهنداوي لقناة روداو في 2016/10/9
- من الرابط الإلكتروني: <https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/091020162>
- 13-سعد الكندي، إنتشار ظاهرة المخدرات في العراق، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة كربلاء، 2018 من الموقع الإلكتروني: <http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2018/02/22>
- 14-حيدر حسين آل طعمة ، الإقتصاد العراقي عام 2021، كلية الادارة والإقتصاد ، جامعة كربلاء، من الموقع الإلكتروني <https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/15624> في 2021/12/31.
- والدراسات الاستراتيجية، ط1، 2013
- 15-نصار الحاج، مستشار رئيس الوزراء يحدد اجمالي الدين العام، وكالة الأنباء العراقية، من الموقع الإلكتروني، <https://www.ina.iq/175786---.html> في 2023/1/15.
- 16-نجلة شمعون شليمون وآخرون، الإصلاح الاقتصادي في اطار الورقة البيضاء لحكومة مصطفى الكاظمي، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، من الموقع الإلكتروني: <http://fcds.com/economical/1475> في 2020/11/26.

## References

### Constitutions

- 1- The Iraqi Constitution of 2005, Article 122.

### Reports

- 1- Voluntary report on sustainable development in Iraq for 2018
- Iraqi Strategic Report (2012-2013), Hammurabi Center for Research and Strategic Studies,
- 2- Central Statistical Organization, 2018
- 3- The report of the United Nations Development Program in Iraq from 2020-2022, entitled The Impact of the Coronavirus on the Iraqi Economy,
- 4- The United Nations, the devaluation of the Iraqi dinar and the price of the food basket, World Food Program, New York 2020,
- 5- Voluntary report on the sustainable development goals 2019
- 6- The Right to Education, Report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights in Iraq, January 24





---

## Books

- 1- Akram Nima Ali Al-Jayashi, Sovereign Debt Crises, Their Causes and Paths, The Eurozone and Iraq as a Model, Iraq Center for Studies, 1st edition, 2018.
- 2- Ahmad Maan al-Tabaqjali, Iraq's debts, an overview of the state of debts, its origins and its future, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2018.
- 3- Armatia Sun, Development is Freedom, translated and presented by Shawky Galal, the Egyptian Book Authority, Cairo, 2010.
- 4- Adnan Daoud Muhammad, Huda Zuwer Mikhlef, Measuring Indicators of Poverty in the Arab World, Dar Jarir Publications, 1st edition, Amman, Jordan, 2010.
- 5- Abdul Rahman Muhammad Al-Issawi, Analysis of the Poverty Phenomenon, Al-Halabi Human Rights Publications, Cairo, 2009.
- 6- Karim Abd Hamza, The Problem of Poverty and Its Social Repercussions in Iraq, House of Wisdom Publications, Baghdad, 2011,
- 7-Zaid Al-Ali and Youssef Auf, The Iraqi Constitution, An Analysis of Controversial Points, Solutions and Proposals, Amman, Friedrich Ebert-Stiftung, 1st Edition, 2020.
- 8- Azraa Kazem Hanoun, Legal Treatment for the Phenomenon of Unemployment, Wasit Journal for Human Sciences, Issue 22, 2020.
- 9- Muqaddam Al-Shaibani, The reality of health in Iraq and ways to advance it (preliminary reading), Al-Bayan Center for Studies and Planning, 2014.
- 10- Saad Al-Kindi, The Spread of the Drug Phenomenon in Iraq, Center for Strategic Studies, University of Karbala, 2018.
- 11- Nabil Abdel-Rida and others, Fingerprints of Chaos, The Legacy of the American Occupation in Iraq, Hammurabi Research Center

## Patrols

- 1- Ahmed Abdul-Amir Al-Anbari, The Government of Dr. Haider Al-Abadi, Challenges of Reform and Available Opportunities, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Journal of International Studies, Issue (69), 2017,
- 2- Bushra Ramadan Yassin, Indicators of Poverty and its Trends from 2007 to 2017, Medad Al-Adab's Journal, special issue for conferences, University of Basra, College of Education for Human Sciences,
- 3- Haider Adel Sadeq, Hamdiya Shaker Muslim, Employing government spending and analyzing its effectiveness: a descriptive and analytical study in the Ministry of Health, Dijla College Journal, Issue (1), Volume (6), January 2023.



- 4- Fatima Rushdi, The Impact of Population Growth on Economic Development, Journal of Human Sciences, Issue (3), Umm El-Bouaghi University, Algeria, 2020,
- 5- Ammar Saadoun Salman, The Role of International Efforts in Supporting Development, The Political and International Journal, Al-Mustansiriya University, Sixteenth Year, Issue 53, December, 2022,
- 6- Adnan Abdul Amir Mahdi, Unemployment and Poverty in Iraq after 2003, Dar Amjad for Publishing and Distribution, Jordan, 2021,
- 7- Adnan Abdul Amir Mahdi, Public policies and sustainable human development in Iraq, reality, challenges and the future, Amjad House for Publishing and Distribution, 1st Edition, Amman, Jordan, 2021.
- 8- Zaydoon Al-Kinani, Addressing Illiteracy Eradication in Iraq, Iraq Policy Program, Al-Bayan Center for Strategic Studies, Baghdad, December 2020,

### **Theses and Dissertations**

- 1- Amenh Dakhil a Muslim, policies to combat poverty and achieve social cohesion in Iraq after 2006, PhD thesis (unpublished), University of Baghdad, College of Political Science, 2022.
- 2- Muhammad Saeed Kazem, Indicators of Human Poverty for Families Headed by Women (A Field Study in the City of Baghdad), PhD thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2006, p. 61.
- 3- Raji Mohil Hilil Al-Khafaji, Measurement and Analysis of the Poverty Phenomenon and its Relationship to Disparity in Income Distribution in the Iraqi Economy for the Period 1997-2007, College of Administration and Economic, Al-Mustansiriya University, Master Thesis, 2009, pp. 2-3.

### **Websites**

- 1- Walid Khadduri, Poverty increased in Iraq after 2003 due to waste and corruption, from Al-Arabiya TV, website <https://aawsat.com/home/article/2159946/> on March 3, 2021
- 2- The French channel ((france24), oil prices are dropping to their lowest levels in 17 years with the exacerbation of the Corona pandemic, from the site,  
<https://www.france24.com/ar/> 20200330
- 3- White paper's file The complete for economic reform, from the following website:  
<https://www.nasnews.com/view.php?cat=42608> on 10/13/2020.
- 4- UNICEF and the Sustainable Development Goals, United Nations, United Nations Children's Fund (UNICEF) from the following website: <https://www.unicef.org/ar/>
- 5- Ministry of Planning, Poverty Alleviation Strategy in Iraq for the years 2018-2022, p. 50.
- 6- Muhammad al-Ta'i, (3) years on ISIS in Iraq, the outcome of blood and destruction, The New Arab from the website: <https://www.alaraby.co.uk/3> on June 17/2017.



7- The Republic of Iraq, the General Secretariat of the Prime Ministry, the government program in the ministries' action plan for the period (2014-2018), the main strategic axes, from the website:

<http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=5240> in 16 /9/2014.

8- Al-Jazeera Channel, why did the Central Bank reduce the value of the Iraqi dinar, from the website,

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/12/20/> on 10/20/2020

9- Ammar Al-Hamidawi, What happened to the 350 billion dollars that fled from Iraq over the past 17 years, French Channel (24) from the website: <https://www.france24.com/ar>, on March 31 / 2021.

10- Shafaq News Agency: Planning, 4,000 random compounds in Iraq, a quarter of which are in Baghdad, according to the official spokesman of the Ministry of Planning, from the website: <https://shafaq.com/ar>, on 8/19/2021.

11- Linda Al-Marqabi, Private Colleges in Numbers, Numerical Proliferation and Decrease in Quality Exit Generations of Unemployed, from the website: <https://www.sotaliraq.com/2022/11/20/>

12- Mustafa Goran, Ministry of Planning, the poverty rate in Iraq is witnessing an increase since the emergence of ISIS, quoting from an interview with the spokesman for the Ministry of Planning, Abdul Zahra Al-Hindawi, on Rudaw channel on 10/9/2016

From the electronic link: <https://www.rudawarbia.net/arabic/middleeast/iraq/091020162>

13- Saad Al-Kindi, The Spread of the Drug Phenomenon in Iraq, Center for Strategic Studies, Karbala University, 2018 from the website: <http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2018/02/22>

14- Haider Hussein Al Tohme, The Iraqi Economy in 2021, College of Administration and Economics, University of Karbala, from the website <https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/15624> on 12/31/2021.

And Strategic Studies, 1st edition, 2013

15- Nassar Al-Hajj, Advisor to the Prime Minister, Determines the Total Public Debt, Iraqi News Agency, from the website, <https://www.ina.iq/175786--.html> on 15/1/2023.

16- Najla Shimon Shlimon and others, economic reform within the framework of the white paper of the government of Mustafa Al-Kadhimi, Al-Furat Center for Development and Strategic Studies, from the website: <http://fcds.com/economical/1475> on 11/26/202